الفصلُ السَّادس

الضَّوابطُ المقترحة في التَّعامُل الصَّحيح مع الأحاديث النَّبويّة في البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة

6.1 تمهيد

يشتمل الفصل على القوانين والضَّوابط بماليزيا والتي تتعلَّق بموضوع الإعلام الإسلاميّ، وقد اتَّبع الباحث طريقة تحليل المضمون *(content analysis)* لمحتوى الوثائق الرَّسميَّة المختارة المتعلِّقة بموضوع الدِّراسة. والمعروف أنَّ هذه الأداة التَّحليليَّة الحديثة ترتبط ارتباطاً وثيقا بالبُحُوث التَّاريخيَّة وبالمنهج الوثائقي حيث يمكن من خلالها التَّعبير الدَّقيق عن الظَّواهر والأحداث والكتابات التَّاريخيَّة[1059]. إضافة إلى ذلك، استعانت الدِّراسة بمنهج التَّحليل الاستقرائي *(inductive)*، باعتبار عناصر التَّساوي والفروق والعلاقة بين تلك القوانين والضَّوابط.

[1059] انظر: أحمد بدر. د.ت. *أصول البحث العلمي ومناهجه*. المكتبة الأكاديميَّة. ص. 346.

6.2 المبحثُ الأوَّل: الضَّوابط والإرشادات ذات العلاقة بالمواد الإعلاميَّة في ماليزيا

6.2.1 المطلبُ الأوَّل: الضَّوابط والإرشادات ذات العلاقة بالمواد الإعلاميَّة في ماليزيا: تاريخها وأهدافها

بخصوص القسم الأوَّل من هذه الضَّوابط، أصدرت هيئة الاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة بماليزيا (SKMM) قانوناً رسمياً سمّي بـــــــــــ"قانون الاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة" سنة 1998 م[1060]. ويهدف هذا القانون إلى ضبط المحتويات والإشراف على المواد المتعلِّقة بمجال الاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة داخل البلاد، حيث تمَّ تشكيل لجنة خاصَّة سنة 2001 م. وقد تناول هذا القانون سبعة فصول وهي المبادئ العامَّة، وضوابط المحتويات، والإعلانات، والضَّوابط الخاصَّة بالأمور المتعلِّقة بالوسائط المتعدِّدة، ومنها الإعلانات، والاتِّصالات، وخدمة النُّصُوص الصَّوتيَّة، والمحتويات المغلَقة. وأكدَّ هذا القانون منع نشر المواد البذيئة، والإباحيَّة، والمهددة، والفاحشة التي تنشر بنيَّة إزعاج وإحراج الآخرين وذلك في الفصل رقم 213[1061].

وبالنِّسبة للقسم الثَّاني فقد عملت القناة الفضائيَّة الرَّسميَّة للبلاد وهي هيئة التلفزيون والإذاعة الماليزيَّة (RTM) على إصدار الضَّوابط المتعلِّقة بالمواد المبثوثة في الوسائل التِّلفزيونيَّة والضَّوابط المتعلِّقة بالمواد الصَّادرة في الوسائل التِّلفزيونيَّة، وذلك سنة 2003 م. وتهدف الضَّوابط الأولى إلى التَّأكيد على خضوع القنوات الإعلاميَّة الرَّسميَّة للبلاد سواء عن طريق الإذاعة أو التلفزيون لفلسفة الدَّولة وسياستها. وعلى هذا، تناولت الضَّوابط جوانب مختلفة لتتحقَّق بها حاجات المجتمع واهتماماته، فيندفع بذلك

[1060] انظر: وكالة الاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة بماليزيا (SKMM). 1998. "*Akta Suruhanjaya dan Multimedia Malaysia*".
https://www.mcmc.gov.my/skmmgovmy/media/General/pdf/akta588bm.pdf. التصفح في 13 مارس 2021.

[1061] انظر: "محتويات القانون". الموقع الرَّسمي للهيئة. http://cmcf.my/lembaran-fakta. التصفح في 15 مارس 2021.

تسرُّب العناصر الخارجيَّة الفاسدة التي قد تضعف أمن البلاد وتزعج أمانها[1062]. بدأت الضَّوابط بإبراز أوصاف المواد المسموح أو الممنوع نشرها في هذه الوسائل الإعلاميَّة الرَّسميَّة، ثم تعرَّضت للجوانب المقدِّمة فيها وهي جانب السياسيَّة، وجانب الديانة، وجانب السُّلُوكيَّات والأخلاق، وجانب الشُّؤون الاجتماعيَّة والتَّقاليد[1063]. وأما الضَّوابط الثَّانية لهذا القانون، فهي مبنيَّة على خمسة جوانب أساسيَّة، وهي جانب المحتويات، وجانب المظاهر الخارجيَّة للمقدمين، وجانب القيم التِّجاريَّة، وجانب ترويج العلامات التِّجاريَّة، ودعم البرامج الصَّادرة[1064].

ثم تلا هذه الجهود الأوَّليَّة وضع الخطط الأكثر تحفيزاً، إذ أصدرت وزارة الدَّاخليَّة الماليزيَّة (KDN) الضَّوابط المتعلِّقة بالمواد الفلميَّة سنة 2010 م. وهذه الضَّوابط مهمَّة لإعانة الجهات المختصَّة بإنتاج الأفلام والدراما لإصدار منتجاها الإعلاميَّة وفق رؤية الحكومة حتى تتماشى مع سياستها؛ وذلك لتتناسب مع الوضع السَّائد في ماليزيا وتراعي أحوالها الاجتماعيَّة[1065]. وتعدُّ هذه الضَّوابط جهداً جماعياً حيث شارك في وضعها عددٌ من الجهات ذات العلاقة بهذا الميدان وهي وزارة الدَّاخليَّة الماليزيَّة، ووزارة الإعلام، والهيئة التَّقدميَّة للأفلام بماليزيا (FINAS)، وهيئة الاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة (SKMM)،

1062 انظر: هيئة التلفزيون والإذاعة الماليزيَّة (RTM). 2003. *Garis Panduan Siaran TV*. كوالا لمبور. ص. 9

1063 انظر: هيئة التلفزيون والإذاعة الماليزيَّة (RTM). 2003. *Garis Panduan Siaran TV*. ص. 11-13.

1064 انظر: "محتويات الضَّوابط".الموقع الرَّسمي للهيئة.
https://www.rtm.gov.my/images/pdf/garis%20panduan%20penerbitan%20tv.pdf. التصفح في 17 مارس 2021.

1065 انظر: قسم المراقبة والتَّنفيذ للأفلام. 2011. ضوابط تصفية الأفلام. كوالا لمبور: وزارة الدَّاخليَّة الماليزيَّة. ص. 1-2.

وهيئة تصفية الأفلام (LPF) التَّابعة للوزارة وغيرها[1066]. وقد تم بناء هذه الضَّوابط على أربعة جوانب أساسيَّة وهي الأمن الجماعي، والديانة، والقيم الاجتماعيَّة، والانضباط والسُّلُوك[1067].

وقد اتَّخذت هيئة تطوير الشُّؤون الإسلاميَّة بماليزيا (JAKIM) المسلك نفسه في وضع الضَّوابط الخاصَّة بالمواد الصَّادرة ذات الطَّابع الإسلاميّ سنة 1996 م[1068]. وبرزت أهميَّة هذه الضَّوابط لما أكثرت وزارة الدَّاخليَّة من الرُّجُوع إليها والاستعانة بها في وضع الضَّوابط الخاصَّة بها والتي سبق الكلام عنها[1069]. وتناولت هذه الضَّوابط عشرة عناصر تعمُّ الجوانب المتعدِّدة في الإسلام ومنها ضرورة التَّمسُّك بمذهب أهل السنَّة والجماعة، وفتاوى الجماهير من علماء الأمَّة، وخطورة التَّعرُّض للعناصر المتعلِّقة بالإسرائيليات، والخرافة والتَّقليد الأعمى، والتَّنبيه على عدم إثارة الرِّيبة والبلبلة في المجتمع، وغير ذلك[1070]. وواصلت الهيئة جهودها بوضع الضَّوابط التي تخصُّ المواد المطبوعة والمرئيَّة التي تخالف عناصرها العقيدة الإسلاميَّة ومنهج أهل السنَّة والجماعة، بالإضافة إلى ضوابط تصفيَّة المواد الإعلاميَّة ذات الطَّابع الإسلاميّ، وذلك سنة 2015 م[1071].

[1066] وان نور هداية. 2005. *موقف منتجي الأفلام تجاه تطبيق القانون الذي وضعته هيئة تصفية الأفلام*. (رسالة ماجستير). جامعة العُلُوم بماليزيا. ص. 158.

[1067] انظر: هيئة تصفية الأفلام *(Lembaga Penapisan Filem)*. 2010. *Garis Panduan Penapisan Filem*. كوالا لمبور: وزارة الدَّاخليَّة الماليزيَّة. ص. 16-26.

[1068] حررت هذه الضَّوابط في المرة الثَّالثة سنة 2015م. انظر: خير النَّاظرين. 2020. *Hadith tentang Roh dalam al-Kutub al-Tis'ah: Pembangunan Garis Panduan Representasi Unsur Roh dalam Filem Seram di Malaysia*. (رسالة دكتوراه). جامعة ملايا. ص. 294.

[1069] يتم استقراء الضَّوابط التي رسمتها وزارة الدَّاخليَّة من الضَّوابط التي رسمتها هيئة تطوير الشُّؤُون الإسلاميَّة بماليزيا. انظر: ضوابط تصفية الأفلام. 2010. *Garis Panduan Penapisan Filem*. ص. 8-9.

[1070] انظر: هيئة تطوير الشُّؤُون الإسلاميَّة بماليزيا (JAKIM). 1996. *الضَّوابط المتعلِّقة بالمواد الصَّادرة ذات الطَّابع الإسلاميّ*. كوالا لمبور. ص. 6-9.

[1071] ومن هذه الزِّيادات النَّافعة: تخصيص الكلام في العناصر التي تخصُّ الأفلام والدراما بذكر المسموحات والممنوعات. انظر: هيئة تطوير الشُّؤُون الإسلاميَّة بماليزيا. 2015. *ضوابط تصفية المواد الإعلاميَّة ذات الطَّابع الإسلاميّ*. ص. 6-8.

إضافة إلى ذلك، فقد اختطَّت الشَّركة الإعلاميَّة الخاصَّة ببث المواد الإسلاميَّة وهي شركة "الهجرة" الإعلاميَّة ضوابط خاصَّة بمنتجاتها الإعلاميَّة في قناة الهجرة سنة 2014 م، وألزمت الجهة المنتجة بضرورة اتِّباعها لتسمح بعرض إصداراتها في هذه القناة. وراجعت القناة الضَّوابط المرسومة المتقدمة مع زيادات واستدراكات مناسبة لتكون هذه الضَّوابط أخصَّ وأصلحَ في تطبيقها واستعمالها في القناة نفسها[1072]. وقد تصدَّت لجنةٌ مكونة من أعضاء مختارين من أصحاب التَّخصُّصات المتعدِّدة والخبرات المختلفة لرسم هذه الضَّوابط التي يرجى منها إعلاء الجودة للمنتجات الإعلاميَّة لهذه القناة، ودفع الطُّعُون الموجَّهة لكافَّة المواد الإعلاميَّة الإسلاميَّة بحجَّة عدم خضوعها لضوابط الشَّريعة الإسلاميَّة، والإجابة عن التَّساؤلات المثارة حولها[1073]. وقد انقسمت الضَّوابط المرسومة إلى قسمين أساسين، هما الضَّوابط المتعلِّقة بالأشياء الخرافيَّة، وثانيهما الضَّوابط المتعلِّقة بالتَّرفيه والتَّسلية في الإسلام[1074].

وجدير بالذِّكر أن الجهود المبذولة في مراقبة المواد المنشورة المتعلِّقة بالدِّين الإسلاميّ عن طريق الإعلام لم تتوقَّف عند هذا الحدّ، بل استنهضت هممَ الجهات ذات المسؤوليَّة بالمواد المنشورة عن طريق الكتابة إذ بدأت بذورها الأوَّلية سنة 2013 م وطرح فكرتها الدكتور فتح الباري في كلمة خطابيَّة له[1075]. وتمَّ إنشاء اللجنة الخاصَّة بمراقبة الأمور الحديثيَّة المطبوعة المسمَّاة بـــــــ"لجنة تحقيق الحديث"، وذلك بإعلانها رسمياً من قبل وزير الدَّاخليَّة السَّابق سنة 2016 م[1076]. فقامت اللَّجنة بتنفيذ الأمور

[1072] عبد العزيب حسين. 2017. *Implementasi Kepatuhan Fatwa di TV Al-Hijrah : Kajian Evaluatif terhadap Penapisan Kandungan.* (رسالة ماجستير). جامعة ملايا. ص. 86.

[1073] انظـــر: قســـم تصـــفية المحتويـــات الإعلاميَّـــة. 2015. *Pematuhan Syariah Penerbitan Garis Panduan Rancangan/Skrip Drama TV Al-Hijrah*. كوالا لمور: شركة الهجرة للإعلام. ص. 4.

[1074] المرجع نفسه. ص. 8–24.

[1075] ا ن ظر: " ف كرة لج نة تح ق يق ا لحد يث". صـــــ ف حة فيســـــ بوك ف تح ا ل باري. https://www.facebook.com/watch/?v=1061204410591053. التصفح في 4 إبريل 2021.

[1076] انظر: إروان شفريزان. 31 أكتوبر 2016. "لجنة تحقيق الحديث تؤكد على صحَّة الحديث". *أخبار يوميَّة أون لاين*. https://www.bharian.com.my/node/207993. التصفح في 8 إبريل 2021.

المتعلِّقة بها، ومنها تنظيم الكتابة ونشر النُّصُوص الحديثيَّة في ماليزيا، وتنظيم استخدام الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة، والإشراف على عمليَّة ترجمة النُّصُوص الحديثيَّة في البلاد[1077].

وقد حقَّقت اللَّجنة أمنيَّتها الأولى في وضع الضَّوابط والإرشادات المتعلِّقة بكتابة النُّصُوص الحديثيَّة وطباعتها سنة 2018 م. وحوت هذه الضَّوابط ثلاثة أقسام تناولت طريقة اقتباس الأحاديث من المصادر الأصليَّة، وطريقة اقتباس الحديث الضَّعيف والموضوع في المصادر المطبوعة، وطرق كتابة الحديث والمراجع الحديثيَّة في المصادر المطبوعة[1078].

6.2.2 المطلبُ الثَّاني: تحليلُ محتويات الضَّوابط المتقدِّمة المرسومة بماليزيا

يشير الجدول الآتي إلى ملخَّص البنود المقصودة من هذه الضَّوابط:

الجدول 6.1: بنود القانون وفقرات الضَّوابط التي لها العلاقة بالمواد الإسلاميَّة

الرَّقم	اسم القانون/ الضَّوابط	ملخَّص محتويات القانون	التَّعليق
1	قانون الاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة (1998 م)	اشتمل على عشرة أجزاء توجد خمس فقرات تنص على الضَّوابط المتعلِّقة تناولت المعايير المحددة لدى بالمواد الدِّينيَّة، إلا أنها عامَّة موافقة للأهداف الحكومة تجاه المواد المتعلِّقة التي رغب في تحقيقها؛ وذلك في الحفاظ على بالاتِّصالات والوسائط المتعدِّدة انسجام البيئة وسعادتها وسلامة المجتمع بماليزيا الماليزي بما يتناسب مع أركان الدَّولة وسياستها.	

[1077] شمس الدِّين يابي. 2021. "لجنة تحقيق الحديث: التَّاريخ والمهام". *النَّدوة العالميَّة السَّابعة: القرآن أساس الحضارة*. نيلاي: جامعة العُلُوم الإسلاميَّة الماليزيَّة. ص. 11.

[1078] انظر: لجنة تحقيق الحديث. 2018. *Garis Panduan Penulisan dan Penerbitan Teks Hadith*. كوالا لمبور: وزارة الدَّاخليَّة الماليزيَّة. ص. 4-15.

2	القانون في نظام الإعلام (2003 م)	تضمَّن نوعين من الضَّوابط أولهما متعلِّق بالمواد المبثوثة في الوسائل التّلفزيونيَّة، إذ تنضوي تحتها خمس فقرات لها علاقة بالمواد الإسلاميَّة[1079]، وثانيهما متعلِّقة بالمواد الصَّادرة في الوسائل التّلفزيونيَّة، إذ تنضوي تحتها فقرتان متعلقتان بالمواد الدِّينيَّة[1080].	لم تنص الفقرات المنصوصة في الضَّوابط الأولى على ما له علاقة مباشرة بكيفيَّة المعاملة مع الأحاديث النَّبويّة، بينما ذكرت الضَّوابط الثَّانية في إحدى فقراتها من هذا النَّوع وهي: منع نشر المعلومات غير الصَّحيحة مثل المعلومات المزوَّرة، والمتلبسة، والمريبة، والنَّاقصَّة، ومن أمثلتها الإتيان بالنُّصُوص الحديثيَّة النَّاقصَّة. وهذه الفقرة تعدُّ عامَّة في ذكر كيفيَّة التَّعامُل مع الأحاديث إذ ينضوي تحتها عديد من التَّفصيلات المتشعِّبة التي ينبغي التَّنبيه عليها.
3	الضَّوابط المتعلِّقة بتصفية المواد الأفلامية (2010 م)	فيها ثلاث فقرات تتعلَّق بالموضوع الدِّيني تشمل المسموحات والممنوعات فيما ينشر في الفضائيات، والتي تعم الجوانب الثَّلاثة من العقيدة والفقه والأخلاق	أقرب الفقرات التي لها علاقة بالأدلَّة الحديثيَّة هي فقرة نصُّها: إثارة الريبة في المصادر الدِّينيَّة من القرآن والحديث والإجماع والقياس. ومع ذلك، لم تأت الفقرة بالبيان المفصل والشَّرح على الأدلَّة الحديثيَّة بعُلُومها المختلفة وكيفيَّة المعاملة معها بطرق صحيحة.
4	الضَّوابط في تصفية المواد المبثوثة المتعلِّقة بالدِّين الإسلاميّ (2015 م)	تنضوي تحت هذه الضَّوابط ثماني فقرات تناولت الجوانب العقديَّة والعباديَّة والأخلاقيَّة.	ومن الفقرات التي لها علاقة وطيدة بالأحاديث النَّبويّة الفقرتان الثَّامنة والتَّاسعة. أما الفقرة الثَّامنة، فهي تنصُّ على المنع من الاستهزاء والتَّشكيك في حجيَّة المصادر التَّشريعيَّة ومنها الأحاديث النَّبويّة[1081]. وأما الفقرة التَّاسعة، فهي المنع من الإتيان بالرِّوايات التَّاريخية المغلوطة عن النَّبيّ ﷺ[1082]. فهاتان الفقرتان تناولتا جانباً من جوانب السُّـــــــنَّة النَّبويَّة.

[1079] انظر: القانون في نظام الإعلام. ص. 11.

[1080] المرجع نفسه. ص. 19 و 21.

[1081] انظر: الضَّوابط في تصفية المواد المبثوثة المتعلِّقة بالدِّين الإسلاميّ. ص. 8.

[1082] المرجع نفسه. ص. 10.

5	الضَّوابط الموافقة للشَّريعة في قناة الهجرة (2015 م)	تضمنت الضَّوابط معايير تفصيليَّة تتعلَّق بالجوانب الدِّينيَّة وأغلبها في العقيدة، شاملة لأبوابها المتعدِّدة، لينتفع بها منتجوا المواد الإعلاميَّة في قناة الهجرة خاصَّة.	بالرَّغم من تركيز الضَّوابط على الأبواب العقديَّة في فقراتها، إلا أنها تلمح إلى إلحاق الأدلَّة الحديثيَّة في تقييم هذه الضَّوابط، فنصَّت على ضرورة الإتيان بمرتبة الحديث ورواته، ومصادره، كما اعتنت بضرورة ذكر مصادر المعلومات، والقائلين بها[1083].
6	ضوابط كتابة النُّصُوص الحديثيَّة وطباعتها (2018 م)	تناولت الضَّوابط العُلُوم المتعلِّقة بالأحاديث النَّبويَّة والتي أغلبها ناتج عن ورود الموضوعات في المصادر المطبوعة بماليزيا.	ارتكزت الضَّوابط على النُّصُوص الحديثيَّة المطبوعة بشتى جوانبها، محاولة معالجة القضايا المثارة، فشملت الأبواب الحديثيَّة، ومنها التَّعامُل مع النُّصُوص الموضوعة، وكيفيَّة تحقيق النُّصُوص المترجمة، وطرق نقل النُّصُوص من المصادر الأصليَّة. وما زالت الضَّوابط بحاجة إلى توظيفها في المواد الإعلاميَّة المنشورة في القنوات الفضائيَّة.

المرجع: تحليل الباحث

6.3 المبحثُ الثَّاني: الضَّوابط المقترحة في التَّعامُل مع الأحاديث النَّبويّة في البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة

يتناول المبحث العناصر المهمَّة التي تشمل ضرورة هذه الضَّوابط، والجوانب الإبداعيَّة والإصلاحيَّة فيما استدرك على الضَّوابط السَّابقة، ومحتويات الضَّوابط التي انبثقت من بيانات المطالب السَّابقة من هذه الدِّراسة.

[1083] انظر: الضَّوابط الموافقة للشَّريعة في قناة الهجرة. ص. 8.

6.3.1 المطلبُ الأوَّل: مميِّزات الضَّوابط المقترحة

الجانب الأوَّل الذي عالجته الضَّوابط هي الجهات المستهدفة التي تنتفع بهذه الضَّوابط؛ وهي ثلاث: القناة التّلفزيونيَّة التي تقوم ببث البرامج الدَّعويَّة، وطائفة المتعاملين في البرامج الدَّعويَّة من المقدمين والمـُعدِّين وكاتبي النُّصُوص الذين يعرضون المعلومات الدِّينيَّة الخاصَّة بالنُّصُوص الحديثيَّة على جماهير المشاهدين، وجماهير المشاهدين أنفسهم الذين يتلقّون المعلومات الدِّينيَّة المتمثِّلة في الأحاديث النَّبويّة من خلال تلك البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة.

والجانب الثَّاني هو جانب المصطلحات والعبارات الواضحة والدَّقيقة المستعملة بكثرة عند أصحاب هذا الفن. وحيثما كانت هذه المصطلحات والألفاظ في حاجة إلى التَّعريف والتَّوضيح سيُعتنى بضبطها والتذييل عليها. وأما الجانب الثَّالث الذي تميَّزت به الضَّوابط فهو التَّعرُّض للأمثلة من الأخطاء والمخالفات في التَّعامُل مع الأحاديث النَّبويّة المبثوثة خاصَّة في قناة الهجرة. ويشير الرَّسم الآتي إلى خلاصة المحتويات وعناصرها:

المرجع: تحليل الباحث

الرَّسم البياني 6.1: مميزات الضَّوابط المقترحة المتعلِّقة بالأحاديث النَّبويّة في البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة

6.4 المبحثُ الثَّالث: بنود ضوابط التَّعامُل الصَّحيح مع الأحاديث النَّبويّة في البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة

تنقسم البنود المرسومة إلى ثلاثة:

قسم 1: الضَّوابط المتعلِّقة بالقنوات الفضائيَّة والشَّركات المنتجة للمواد الإعلاميَّة

قسم 2: الضَّوابط المتعلِّقة بمقدِّمي المواد الحديثيَّة في البرامج الدَّعويَّة

قسم 3: الضَّوابط المتعلِّقة بالمشاهدين والمستمعين

6.4.1 المطلب الأوَّل: الضَّوابط المتعلِّقة بالقنوات الفضائيَّة والشَّركات المنتجة للمواد الإعلاميَّة

تهتمُّ القنوات الفضائيَّة والشركات المنتجية للبرامج الدَّعويَّة بتحديد مفاهيم البرامج المنتجة في الفضائيات وتعيين قوالبها، وكذلك باختيار قائمَّة المقدمين المناسبين لالقاء تلك المفاهيم، بحيث يمكن من خلال ذلك جلب مزيد من إقبال الجماهير على تلك البرامج التّلفزيونيَّة.

فقرة 1: اختيار مقدِّمي البرامج الدَّعويَّة وفق المعايير الخاصة

صلاحُ الرِّسالة والوسيلة يعتمد على صلاح المرسِل، ومن ثمّ لا بدَّ أن يتميز بمِيِّزات يتفضَّل بها على سائر الإعلاميين، لأنه داع إلى الله ﷻ وكلمته، والواقف على مفترق الطُّرُق[1084]. فالصِّفات التي يجب أن تتوفَّر في رجال الإعلام عامَّة[1085] يتعيَّن على الإعلاميين المسلمين من مقدِّمي البرامج الدَّعويَّة التَّحلي بها من قبيل سماحة الإسلام وأسلوبه في التَّعامُل مع الجمهور[1086]، وقد تعرَّض الدكتور مصطفى

[1084] انظر: السيِّد سابق. 1985. *دعوة الإسلام*. بيروت: دار الكتاب العربي. ص. 293.

[1085] ومن تلك الصِّفات: الموهبة، والخبرة المهنيَّة، والذَّكاء، والتَّخصُّص في المجال الإعلامي، والقدرة على التَّكيُّف مع الجماهير، والإحساس بمشكلات المجتمع، والموضوعيَّة، والثَّقافة الواسعة، والقدرة على إيجاد الأصدقاء في مختلف المجالات، والتَّسامح. انظر: محيي الدِّين عبد الحليم. 1984. *الإعلام الإسلاميّ وتطبيقاته العملية*. القاهرة: مكتبة الخانجي. ص. 33-35.

[1086] انظر: محمَّد خير رمضان. 1986. *صفات مقدِّمي البرامج الإسلاميَّة في الإذاعة والتلفزيون*. الرِّياض: مؤسَّسة الجريسي للتَّوزيع. ط.1. ص. 14.

كناكر لبيان تلك المواصفات المطلوبة ليقوم الإعلامي المسلم بمهمته بنجاح، أوَّلها: تحسين العلاقة مع الله ﷻ. والثَّاني: تحسين العلاقة مع النَّاس. والثَّالث: تحسين العلاقة مع نفسه. والرَّابع: استيعاب مستلزمات وظيفته في مجال الإعلام والدَّعوة[1087].

وأما تقيُّد الإعلامي المسلم بالصفة الأولى، فهو لكون منبع هذا العلم الله ﷻ، حيث يقذفه الله ﷻ في قلوب من يشاء من عباده. فأصبحت الصِّلة القويَّة مع الله ﷻ سراً عظيماً في نجاح الدَّعوة إلى الله ﷻ، إضافة إلى الالتزام بالإخلاص في العمل بحيث لا يلتفت إلى مدح النَّاس ورضاهم، بل ينصب همُّه على إرضاء الله فحسب[1088]. وأما بالنِّسبة للصِّفة الثَّانية للإعلامي المسلم، فقد تجلت في معنى الحكمة والبصيرة التي تحلّى بهما النَّبيّ ﷺ أثناء دعوته سواء في أقواله أو أفعاله[1089].

ومن الأهميَّة بمكان ظهور أصحاب الإعلام الإسلاميّ قدوة للناس، ونماذج صالحة لهم[1090]، ومن المعايير التي تتجلَّى في معنى الحكمة معاني الرَّحمة والرِّفق والحلم في تعامل الإعلامي المسلم مع النَّاس، تأسّياً بالنَّبيّ ﷺ في دعوته حيث قال بعدما قابل الإعراض والتعنُّت من قومه: "اللّهمَّ اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون"[1091]. ويجب أن يتذاكر العاملون في هذا المجال مهمَّتهم الأصليَّة في تقريب النَّاس إلى الإسلام وترغيبهم فيه، وهذا لا يتأتّى إلا بمظاهر الرَّحمة الإسلاميَّة، لا بوجه عبوس، ولا بصراخ عنيف بحيث يشقُّ على النَّاس قبول كلماتهم الدَّعويَّة[1092].

1087 انظر: مصطفى أحمد كناكر. 2012. *الإعلاميون في القنوات الفضائيَّة الإسلاميَّة*. لبنان: درا النَّوادر. ص. 16.

1088 المرجع نفسه. ص. 17-27

1089 المرجع نفسه. ص. 29-30.

1090 محمَّد الزحيلي. *أساليب الدَّعوة إلى الله في السيرة النَّبويَّة*، الدَّورة التَّأهيليَّة الثَّانية. ص. 419

1091 أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب أحاديث الأنبياء. باب حديث الغار. ج. 4: 175. رقم الحديث 3477). ومسلم في صحيحه (كتاب الجهاد والسِّير. باب غزوة أحد. ج. 5: 179. رقم الحديث 1792) من حديث ابن مسعود ﷺ.

1092 مصطفى أحمد كناكر. 2012. *الإعلاميون في القنوات الفضائيَّة الإسلاميَّة*. ص. 47-48.

وأما بالنِّسبة للتقيُّد بالصفة الثَّالثة، فهي تظهر في تحلّي صاحب الإعلام المسلم بالعلم والثَّقافة لمكانتها السَّامية في الإسلام، وهى تتمثَّل في ثلاثة عُلُوم هي، علم الشَّريعة الإسلاميَّة، وعلم الإعلام، وعلم النَّفس، حيث يختصُّ الثَّالث بالاهتمام بسلوك الإنسان، ويدرس ما يتعلَّق بخصائص النَّاس النَّفسيَّة من ميولهم، ودوافعهم، واهتماماتهم مما يعين العاملين في هذا المجال على التَّأثير في جمهورهم[1093]. وجدير بالإشارة أيضاً ضرورة إلمام الإعلامي المسلم بالحداثة والتَّجديد، فيعنى بتجديد أساليب الدَّعوة، وطرح الأفكار الإسلاميَّة للوصول إلى الحلول النَّاجعة[1094].

ومن الاستعدادات الضَّروريَّة للإعلامي المسلم في اتصافه بالصفة الرَّابعة أن يكون متهيئاً للصبر الجميل بتوطين نفسه على احتمال المكاره، وأن يكون صادقا في أقواله وأفعاله[1095]. وتتلخَّص الصِّفات المطلوبة في الإعلامي المسلم في الرَّسم البياني الآتي:

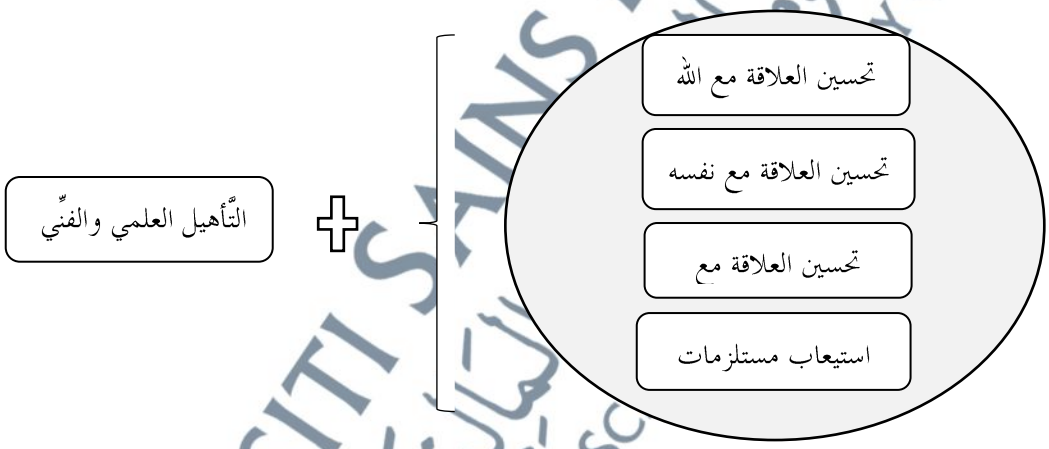

المرجع: مصطفى أحمد كناكر (2012)

الرَّسم البياني 6.2: الصِّفات المطلوبة في الإعلامي المسلم

[1093] المرجع نفسه. ص. 57.

[1094] المرجع نفسه. ص. 60-63.

[1095] مصطفى أحمد كناكر. 2012. *الإعلاميون في القنوات الفضائيَّة الإسلاميَّة*. ص. 64-70.

وبالنِّسبة للباحث محمَّد خير رمضان، فقد تعرَّض لذكر الصِّفات العامَّة التي تبلغ ثمانية عشرة صفة[1096]. وكذلك يجدر الانتباه إلى أهميَّة الاتصاف بالصِّفات الفنيَّة لمقدمي البرامج الإسلاميَّة الإعلاميَّة، ومنها القدرة على تقديم البرامج الإسلاميَّة المتوافقة مع الرِّسالة الإسلاميَّة الصَّحيحة[1097]. وتحتَّمت أهميَّة اجتماع هذه الصِّفات في هؤلاء رجال الإعلام الإسلاميّ إذ حملوا ثقل المسؤوليَّة الملقاة على عواتِقهم في تبليغ الرِّسالة الدَّعويَّة من خلال تلك الوسائل المعاصرة معالجة لواقع المسلمين، فلا بد أن يسعوا في توفُّر تلك الصِّفات تأكُّدًا من النَّجاح في رسالتهم علمًا بوجود بعض الصِّفات صعبة التَّوافُر في رجل واحد. ويشير الرَّسم البياني الآتي إلى تلك الصِّفات:

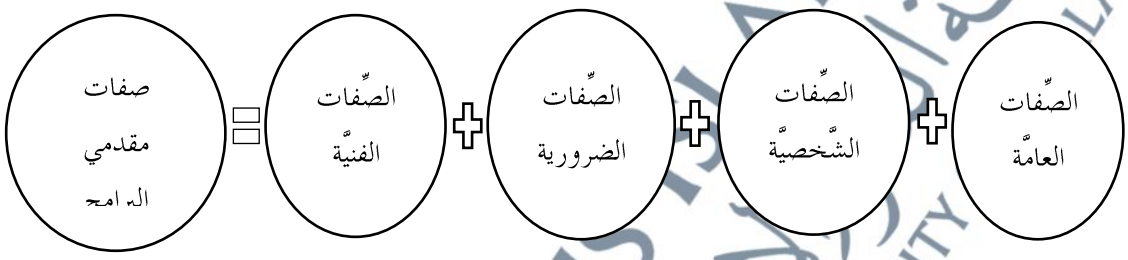

المرجع: محمَّد خير رمضان (1986)

الرَّسم البياني 6.3: الصِّفات اللازمة لمقدِّمي البرامج الإسلاميَّة

والأُمَّة الإسلاميَّة اليوم بحاجة ماسَّة إلى الرِّجال المدرَّبين ليقوموا بواجب الدَّعوة على أكمل وجهٍ، فلا بدَّ من الإعدادات المكثَّفة والبرامج المركَّزة المهتمَّة بالإعداد الروحي، والعقائدي، والعقلي، والعلمي، والأسلوبي، والفنّي، والجسدي مع العناية بحضور المؤتمرات والنَّدوات المختصة[1098].

[1096] انظر: محمَّد خير رمضان. 1986. *صفات مقدمي البرامج الإسلاميَّة في الإذاعة والتلفزيون*. ص. 11.

[1097] المرجع نفسه. ص. 15-16.

[1098] انظر: محمَّد منير سعد الدِّين. 1988. *الإعلام قراءة في الإعلام المعاصر والإسلاميّ*. بيروت: دار بيروت المحروسة. ص. 245-246. مصطفى أحمد كناكر. 2002. *الإعلاميون في القنوات الفضائيَّة الإسلاميَّة وجمهورهم*. ص. 97-106.

إضافة إلى ذلك، فإن من الأمور التي يجدر الانتباه إليها الشَّرطُ المتعلِّق بالكُتُب التي استعان بها المقدِّم في إلقاء المادَّة العلميَّة في البرامج الدَّعويَّة، وذلك بأن تكون من المصادر الموثوقة التي تلقَّاها العلماء والمتخصِّصون في الباب بقبول محتوياتها وعدم الاشتباه في مادَّتها مثل كتاب الكبائر للإمام الذَّهبي الذي تضمَّن جملة من الأحاديث الموضوعة[1099].

وجديرٌ بالإشارة أن بعض الجهات الإدارية للقناة الفضائيَّة قد تواجه صعوبة في اختيار المقدِّمين وذلك لوجود من لا تتناسب مستوياتهم المعرفيَّة مع متطلَّبات القناة، وذلك لقلَّة استعدادهم أو لعدم توعيتهم بهذه القضيَّة العلميَّة خاصَّة في البرامج الدَّعويَّة المتخصِّصة في علم من العُلُوم الإسلاميَّة مثل الفقه والحديث[1100]. ويزيد الطِّين بلَّة أن الوسائل الإعلاميَّة الحديثة مثل التِّلفزيون معقَّدة بحيث تحتاج إلى جهات مختلفة لإنتاجها من كتَّاب ومراسلين وخبراء وفنيين ومهندسين ومُعِدِّين ومُخَرِّجين وغيرهم[1101]، ما يلزم أصحاب الإعلام الإسلاميّ استيعاب المقوّمات الإعلاميَّة التي تعينهم على تحقيق وظيفتهم بنجاح، ومنها كونهم من المتخصِّصين وأصحاب الموهبة في مجال الدَّعوة والإعلام[1102].

ويلاحظ أن بعض القنوات الفضائيَّة مثل قناة الهجرة قد عقَّدت الإجراءات العمليَّة المقرَّرة لاختيار المقدِّمين، وذلك بأن يتولى هذه المهمَّة قسم خاصّ سمّي بـــــــــــــ"قسم تنمية المحتويات والبُحُوث"، حيث يخضع المتقدِّم لمراجعة هيئة تطوير الشُّؤون الإسلاميَّة بماليزيا (JAKIM) للتأكُّد من السِّيرة الذَّاتيَّة والخلفيَّة العلميَّة. وإن لم يتيسَّر ذلك، يلجأ إلى طلب الشهادة الرَّسميَّة المسماة

[1099] هذا الكتاب مع صحَّة نسبته إلى الذَّهبي من حيث الأصل إلا أنه مشكوك فيه حيث استغرب العلماء من أنه من تأليف الذَّهبي لعدم تمشيه مع طريقة الذَّهبي في اختيار الأحاديث، ونظراً للتَّجرأ والتَّساهل في إيراد مثل هذه الأحاديث شديدة الضَّعف في الكتاب.

[1100] روسماواني بنت مت زين. 2021. "جهود قناة الهجرة الفضائيَّة في نشر التَّعاليم الإسلاميَّة من خلال البرامج الدَّعويَّة المبثوثة فيها". *مقابلة شخصيَّة*. 18 يونيو.

[1101] محمَّد خير يوسف.1986. *صفات مقدِّمي البرامج الإسلاميَّة في الإذاعة والتلفزيون*. ص. 110.

[1102] انظر: محمَّد كرم سليمان. 1988. *التَّخطيط الإعلامي في ضوء الإسلام*. المنصورة: دار الوفاء. ص. 78.

بـــــــ"التَّولية" لإثبات أهليَّته في إلقاء الدُّرُوس أو المحاضرات العلميَّة المتعلِّقة بالمواد ذات الطَّابع الإسلامي"[1103]. وهذه العملية في عمومها جيدة ومستحسنة، إلا أن زيادة التقعيد والتضييق أحرى في هذا الأمر للتَّأكيد على التَّأهيل العلمي الوافر لدى المقدم، تجنُّبًا عن وقوعه في الفتنة الحاصلة بسبب قلَّة انتباهه وعدم توعيته بخطورة التورُّط في الأدلة المردودة المتمثِّلة في الأحاديث الواهية والموضوعة.

فقرة 2: منحُ الإجازة الخاصَّة للمقدِّمين زيادة على المتطلبات اللازمة

والمقصود بالإجازة الخاصَّة الشَّهادة الخاصَّة المتقيِّدة التي تتضمَّن المصادقة المحدَّدة، فتعطى لأشخاص معيَّنين توافرت لديهم تلك المؤهِّلات الخاصَّة المنضبطة. وبالنَّظر إلى القاعدة المعمولة في ماليزيا لراغبي التَّعليم في أمور الدِّين، فهم ملزَمون بالحُصُول على التَّولية من الهيئة الدِّينيَّة الرَّسميَّة ترخيصاً لصاحبها في نشر التَّعاليم الإسلاميَّة، وذلك نظراً إلى المجالات التي أرادوا تعليمها عقيدةً وفقهاً وأخلاقاً.

وفي الحقيقة، فإن لهذا القانون أساساً من منظور شرعي؛ إذ ورد حديث يدلُّ على مشروعيَّة ذلك حيث أرشد النَّبيّ ﷺ معاذ بن جبل حين أرسله لدعوة أهل اليمن، فقال له: "إنك تَقْدُم على أهل كتاب، فليكن أوَّل ما تدعوهم إليه عبادة الله ﷻ"[1104]. ولم يكتف النَّبيّ ﷺ بتلك الوصيَّة، بل امتحنه بأسئلة تتعلَّق بكيفيَّة الحكم وآليَّة الاجتهاد، فأجابه معاذ بتقديم القرآن والسنَّة في الحكم، وإن لم يكن فيهما، فيجتهد برأيه[1105].

[1103] السيد علي العطَّاس. 2021. "جهود قناة الهجرة في تعزيز التَّعاليم الإسلاميَّة بماليزيا من خلال القناة الفضائيَّة". *مقابلة شخصيَّة*. 8 مايو.

[1104] أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب الزَّكاة. باب لا تؤخذ كرائم أموال النَّاس في الصَّدقة. ج. 2: 119. رقم الحديث 1458) ومسلم في صحيحه (كتاب الإيمان. باب الدُّعاء إلى الشَّهادتين وشرائع الإسلام. ج. 1: 51. رقم الحديث 19) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

[1105] أخرجه أبو داود في سُنَنِه (كتاب الأقضية. باب اجتهاد الرَّأي في القضاء. ج.5: 444. رقم الحديث 3592)، والتِّرمذي في سُنَنِه (كتاب الأحكام. باب ما جاء في القاضي كيف يقضي. ج. 3: 608. رقم الحديث 1327)، وأحمد في مسنده (مسند معاذ بن جبل. ج. 36: 333. رقم الحديث 22007)، والدارمي في سُنَنِه (باب الفتيا وما فيه من الشِّدَّة. ج. 1: 267. رقم الحديث 170)، كلُّهم من طُرُق عن شُعبة، عن أبي عَوْن، محمَّد بن عُبَيْد الله الثَّقَفِي، عن الحارث بن عَمْرو، عن ناسٍ من أصحابِ مُعَاذ من أهل حِمْص، فذكروه.

وقد تعقد الشَّركة الفضائيَّة اختباراً خاصاً للمتقدين قبل أن يتمَّ ترشيحهم. ويُعدّ هذا الاختبار دليلاً على التَّكوين العلميّ والرُّسُوخ العقليّ. وبالعكس، فإنَّ الحُصُول على الإجازة دون الاختبار قد يحدث التَّشويش والاضطراب لعدم وجود معيار خاصّ يقاس به المتصدرون لهذا الميدان الخطير، وقد يؤدِّي إلى منح الإجازة لمن لا يستحقها أصلاً من طريق الاستدعاء أو الوسطاء، وهي ظاهرة سلبيَّة لا يحمد عقباها خاصَّة في هذه العصر[1106]. وقد استعملت هذه الإجراءات في ماليزيا لراغبي الإجازة حيث عقد لهم الاختبار[1107]، إلا أن الأسئلة المطروحة كانت عامَّة وغير دقيقة[1108].

وأما الأساليب المستخدمة في الاختبار لدى العلماء الأوائل لاختبار مقدرة المتعلمين العلميَّة، فمنها طريقة العرض إذ يمتحن الطَّالب بمقدرته العلميَّة وموهبته أمام شيخه، وكان الأكثر شُيُوعاً حينذاك. ويكون بعدها أهلاً للحصول على الإجازة وجاهزاً لتحمل مسؤوليَّة التَّبليغ في مجال الدَّعوة والتدريس. وقد يجرى الامتحان بطريقة الكتابة بحيث يسأل فيها أسئلة دقيقة وواقعيَّة مع عرض آرائهم وبسط استنتاجهم العلميَّة. والأولى هو الدَّمج بين الطريقتين معاً لاختبار راغبي الإجازة وملاحظة تحصيلهم العلمي ومقدرتهم الفكريَّة قبل التَّصدُّر لهذه المسئوليَّة العظيمة، وذلك للحُصُول على الفوائد المتضمِّنة في

وإسناده ضعيف لجهالة الحارث بن عمرو، وكذا أصحاب معاذ، إضافة إلى إرساله كما قال به التِّرمذي إلا أن المحقِّقين قبلوا الحديث واحتجوا به لشهرته عندهم. قال الخطيب في بيان ذلك: "إنَّ أهل العلم قد تقبَّلوه واحتجوا به، فوقفنا بذلك على صحَّته عندهم كما وقفنا على صحَّة قول رسول الله ﷺ: "لا وصيَّة لوارث". انظر: الخطيب البغدادي. 2001. *الفقيه والمتفقه* ج. 1. ص. 189-190.

[1106] انظر: يونس أبو الهيجاء، حاتم محاميد. د. ت. *إجازات تدريس وتأهيل المعلمين في العُلوم الإسلاميَّة في العصر الوسيط*. ص. 114.

[1107] انظر: قانون إدارة شؤون الدِّين الإسلاميّ بولاية نجري سمبيلن. 2003. *ضوابط التَّولية في ولاية نجري سمبيلن*. ص. 6. وانظر أيضاً: "إجراءات في تقديم التَّولية. الموقع الرَّسمي لمكتب المفتي. https://etauliah.muftiwp.gov.my/kaedah. التصفح في 18 مايو 2021.

[1108] انظر: "الشُّرُوط في تقديم التَّولية". الموقع الرَّسمي لمكتب المفتي. https://muftiwp.gov.my/artikel/irsyad-fatwa/irsyad-fatwa-umum/1310-irsyad-al-fatwa-ke-122-keperluan-mendapatkan-tauliah-mengajar. التصفح 20 مايو 2021.

الطريقتين فقد يوجد في الأولى ما لا يوجد في الثَّانية، فالتَّعدُّد في مثل هذا الأمر أحسن وأحوط، كما أنَّ العلماء نوَّعوا في الأساليب المستخدمة في منح الإجازة.

ويجدر بالشَّركات الإعلاميَّة والقنوات الفضائيَّة مراعاة عدد الإجازات التي يحملها الدَّاعية، فإنَّ تعدُّد الإجازات يدلُّ على مقدار الغزارة العلميَّة التي اكتسبها الدَّاعية، خاصَّة إذا عرضت هذه الإجازات على هيئة علميَّة أومؤسَّسة دينيَّة ذات صيت وشهرة واسعة، ومصداقيَّة بالغة[1109].

فقرة 3: تكوين وحدة خاصَّة من المتخصِّصين في علم الحديث لمراقبة جودة المادَّة الحديثيَّة الإعلاميَّة

سبقت الإشارة إلى وجود بعض القنوات الفضائيَّة مثل قناة الهجرة كوَّنت وحدة خاصَّة لمراقبة المواد الإعلاميَّة التي تبثها القناة، وهي المسمَّاة بـــــــ" قسم تنمية المحتويات والبُحُوث"، والأجدى أن تتكوَّن الوحدة من المتخصِّصين في علم الحديث ممن لهم ممارسة طويلة في تخريج الأحاديث والكشف عن عللها، وتتبُّع مروياتها، ولهم خبرات طويلة في معرفة أقوال العلماء في الجرح والتَّعديل، ولديهم باع في شرح الأحاديث شرحاً صحيحاً وفق القواعد العلميَّة التي أرساها المحدثون، ولديهم القدرة على استنتاج الفوائد العلميَّة بعيداً عن الآراء المنحرفة والأقوال المرجوحة.

وفي الحقيقة، فإن وجود هؤلاء المتخصِّصين في الوحدة ضروري ليبصّروا خطأ المتعاملين في مجال الإعلام الإسلاميّ ويصحِّحوا مسارهم وفق المنهج الذي ينمّي روح النَّقد البنَّاء والتَّقويم الهادف، ودلّ على ذلك النَّصُّ القرآني حيث وجّه الله ﷻ المسلمين في غزوة حُنين كي يعدلوا عن طريق الخطأ إلى طريق الصواب، وقد سار النَّبيّ ﷺ في الاتجاه نفسه كما حصل في معركة بدر[1110].

[1109] انظر: النعيمي. 1990. *الدَّارس في تاريخ المدارس*. بيروت: دار الكُتُب العلميَّة. ج. 1. ص. 112. ابن حجر العسقلاني. 1993. *الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة*. ج. 3. ص. 237-238.

[1110] انظر: عدنان الدبسي. د. ت. *الإعلام الإسلاميّ الأهداف والوظائف*. دمشق: دار العصماء. ص. 98.

ولا يعني ذلك أن يكون كلُّ أعضاء هذه الوحدة من المتخصِّصين، بل يكفي أن يوجد واحد منهم على الأقل يصلح أن يكون مرجعاً يُركن إلى أقواله الصَّائبة في التَّعامُل مع الأحاديث النَّبويّة، ومعالجة القضايا الحسَّاسة مثل قضيَّة العمل بالحديث الضَّعيف، وتتريل أحاديث الفتن على المعاني الخاصَّة وغير ذلك.

فقرة 4: الابتكارُ في إنتاج البرامج العلميَّة الحديثيَّة بشتى عُلُومها

والمقصود "بالبرامج العلميَّة الحديثيَّة" البرامجُ التي تهدف إلى عرض المعلومات المتعلِّقة بالأحاديث النَّبويّة[1111]. ومن أجل ضمان النَّتيجة الفعَّالة في تمكُّن المشاهدين من استيعاب المعلومات الحديثيَّة المعروضة عليهم، ينبغي أن يُتقن المقدِّمون لغة الجمهور، خاصَّة أن في تعلُّم لغة الآخرين أسوة من الصَّحابة كما كان لزيد بن ثابت في تعلُّم اللغة السِّرْيَانِيَّة[1112]، بل يعدُّ هذا فرضاً كفائياً ومن الضَّرورات في الزَّمن الرَّاهن[1113].

وبالنَّظر إلى البرامج التي تمَّ بثها في بعض القنوات الفضائيَّة مثل قناة الهجرة في الأزمنة الماضية، توجد بعض الأفكار الحديثيَّة فيها، إلا أنها قليلة العدد بالنِّسبة للجوانب العلميَّة في الميادين الأخرى، ويحسن أن تكون لغة المقدِّمين متّسمة بالوضوح والبساطة نظراً إلى أن التلفزيون لا يتحمَّل التَّعابير الجزلة ولا العبارات المعقَّدة[1114]. ويدخل في معنى البساطة والوضوح تكرار المعلومات تأسّياً بأسلوب النَّبيّ ﷺ في كلامه[1115]. ونخلص إلى أن تثقيف المجتمع بالمعرفة الحديثيَّة، وتعليمهم عُلُومها المتشعِّبة وأبعادها

1111 مصطفى أحمد كناكر. 2012. *الإعلاميون في القنوات الفضائيَّة الإسلاميَّة*. ص. 61.

1112 أخرجه التِّرمذي بسنده عن زيد بن ثابت ﷺ أنه قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أتعلّم السريانيَّة. انظر: سنن التِّرمذي. كتاب الاستئذان والآداب. باب ما جاء في تعلم السريانيَّة. ج. 3: 488. رقم: 2715.

1113 انظر: مصطفى أحمد كناكر.2012. *مدخل إلى الإعلام الإسلاميّ الفضائي*. لبنان: دار النوادر. ص. 164-165.

1114 انظر: محمَّد معوض. د. ت. *فنون العمل التلفزيوني*. القاهرة: دار الفكر العربي. ص. 114.

1115 ولفظه: "كان ﷺ إذا سلّم سلّم ثلاثاً، وإذا تكلَّم بكلمة أعادها ثلاثاً". أخرجه البخاري في صحيحه. كتاب العلم. باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم منه. ج. 1: 29. رقم الحديث 94.

المختلفة ليس أملاً يستحيل تحقُّقه، بل يمكن الوصول إليها بالخطط والاستراتيجيات المنظَّمة ببذل الوسع والتَّعاوُن مع المتخصِّصين.

6.4.2 المطلبُ الثَّاني: الضَّوابط المتعلِّقة بمقدَّمي المواد الحديثيَّة في البرامج الدَّعويَّة

يحسن أن تكون هذه الضَّوابط شاملة لعلمَي رواية الحديث ودرايته معاً.

الفرعُ الأوَّل: الضَّوابط المتعلِّقة بعلم رواية الحديث

علم رواية الحديث علمٌ بقواعد يُعرف بها حال الرَّاوي والمروي إذ يتحقَّق من ذلك كيفيَّة الحُصُول على ثبوت الحديث والبحث عن أحوال رواته ضبطاً وعدالة[1116]، وهي كما يأتي:

فقرة 1: التَّقيُّدُ بالضَّوابط المرسومة في رواية الحديث الواهي والموضوع

الأحاديث الواهية والموضوعة، هي التي لم تتقو بالمتابعات والشَّواهد، ولم تنفعها الرِّوايات الكثيرة، فبقيت مردودة أي لم يحتج بها ولم يعمل بمقتضاها في سائر أبواب الدِّين. فلا يتصدَّى مقدِّمو الأخبار لها إلا مع بيان عللها، وكشف وهائها ووضعها سنداً ومتناً[1117]. قال الخطيب البغدادي في تقرير هذا الضَّابط: "ومن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان لبيان حال واضعه، والاستشهاد على عظيم ما جاء به، والتَّعجُّب منه، والتَّنفير عنه، ساغ له ذلك؛ وكان بمثابة إظهار جُرح الشَّاهد في الحاجة إلى كشفه والإبانة عنه"[1118].

[1116] انظر: أبو الليث الخير آبادي. 2011. *عُلُوم الحديث أصيلها ومعاصرها*. كوالا لمبور: دار الشَّاكر. ص. 13-14.

[1117] انظر: ابن رجب. 1987. *شرح علل التِّرمذي*. الأردن: مكتبة المنار. ج. 1. ص. 387. العراقي. 2002. *شرح التَّبصرة والتَّذكرة*. بيروت: دار الكُتُب العلميَّة. ج. 1. ص. 307.

[1118] الخطيب البغدادي. 1983. *الجامع لأخلاق الرَّاوي*. ج. 2. ص. 99.

وفي الحقيقة، هذه القاعدة المهمَّة مستنبطة من حديث مرفوع: "من حدّث عنّي حديثاً، وهو يَرَى أنّه كذب، فهو أحد الكاذِبَين[1119]. فإذا كان الحديث قد أثبت الوعيد على من تصدَّى لرواية الحديث وهو شاكٌّ في صحَّته أو ضعفه، فكيف إذا كان راوياً لحديث يعلم أنه كذب، ومع ذلك أصرّ على روايته تاركاً بيان وضعه[1120].

وقد دلّ السَّلف على الحاجة الماسَّة إلى شدة الإنكار لمن أقدم على رواية الموضوع، ومنهم البخاري حيث كتب على ظهر كتابه عن حديث موضوع يتعلق بعدم زيادة الإيمان ونقصانه: "من حدّث بهذا، استوجب الضَّرب الشديد والحبس الطَّويل"[1121]. وقال الإمام السَّخاوي معلِّقًا على هذا الصَّنيع: "ولكن محل هذا (ما لم يبين) ذاكره (أمره)؛ كأن يقول: هذا كذب، أو باطل، أو نحوهما من الصريح في ذلك"[1122].

فقرة 2: مراعاةُ الشُّروط في جواز رواية الأحاديث الضَّعيفة عملاً بمنهج الاعتدال

المقصود بـــــ"جواز رواية الأحاديث الضَّعيفة" التَّساهُلُ في أسانيدها من غير اهتمام ببيان ضعفها، وكذلك جواز العمل بمقتضاها فيما لا يتعلَّق بالعقائد والأحكام[1123]. وحكى النَّووي وغيره اتِّفاق العلماء على ذلك[1124]. ورغم ذلك، وضع القائلون بذلك أربعة شُرُوط ينبغي أن يتقيَّد بها من

[1119] سبق تخريجه. ص. 40.

[1120] انظر: السَّخاوي. 2003. *فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث*. مصر: مكتبة السنَّة. ج. 1. ص. 311.

[1121] انظر: ابن الجوزي. 1966. *الموضوعات*. ج. 1. ص. 132.

[1122] السخاوي. 2003. *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*. ج. 1. ص. 311.

[1123] انظر: ابن الصَّلاح. 1986. *مقدّمة ابن الصَّلاح*. ص. 949. النَّووي. 1985. *التَّقريب والتَّيسير*. ص. 169. السَّخاوي. 2003. *فتح المغيث بشرح ألفيّة الحديث*. ج. 1. ص. 266.

[1124] وممن تابع النَّووي في حكاية الاتفاق على الأخذ بهذا القول ابنُ حجر الهيتمي، فقال: "الحديث الضَّعيف والمرسل والمعضل والمنقطع يعمل به في فضائل الأعمال اتفاقاً، بل إجماعاً على ما فيه". انظر: الفتاوى الحديثيَّة. ص. 132.

روى هذه الأحاديث الضَّعيفة أو عمل بها، وهي: أن يكون ضعفه غير شديد[1125]، وأن يندرج تحت أصلٍ معمول به، وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوتَه[1126]، وأن لا يشهر به[1127].

فقرة 3: الانصافُ والاحتياط عند الحكم على الحديث بالضَّعف سنداً ومتناً

ينبغي أن يراعي المقدِّمون اختيار الألفاظ الدَّقيقة في الحكم على الحديث، فلا يحكموا بضعف متن الحديث أوَّل الأمر، بل عليهم أن يميِّزوا بين تضعيف الإسناد وتضعيف المتن. وذلك بقول: "ضعيف بهذا الإسناد"، ولا يوجزوا في العبارة بقولهم "ضعيف" بمجرَّد ذلك الإسناد؛ فقد يكون له إسنادٌ آخر صحيح يثبت بمثله الحديث، إلا أن يقوله إمامٌ معتمد واسع الاطلاع، وكثير المراجعة [1128]. قال ابن حجر في التَّقيُّد بهذا الشَّرط: "إذا بلغ الحافظ المتأهِّل الجهد وبذل الوسع في التَّفتيش عن ذلك المتن من مظانه، فلم يجده إلا من تلك الطَّريق الضَّعيفة، فما المانع من الحكم بالضَّعف بناءً على غلبة الظَّنّ؟"[1129].

ومنطلق هذا الضابط قاعدةٌ مهمَّة عند النُّـــــقَّاد في عدم التَّلازُم بين الحكم بضعف سند الحديث وبين ضعف متنه، كما لا يلزم من الحكم بصحَّة السَّند أن يكون متنه صحيحاً لاحتمال ورود الشُّذُوذ أو العلَّة في متنه[1130]. فالمقصود بضعف سند الحديث، هو عدم صحَّة نسبة المتن المروي بهذا

1125 اتَّفق العلماء على هذا الشَّرط. فخرج بذلك رواية من انفرد من الكذَّابين والمتَّهمين بالكذب ومن فحش غلطه. انظر: السّيوطي. *تدريب الرَّاوي*. 2006. ج. 1. ص. 351.

1126 الشَّرطان الثَّاني والثَّالث مأخوذان عن ابن عبد السَّلام وعن صاحبه ابن دقيق العيد. وأما الثَّالث فإن السَّبب في اشتراطه كون الحديث قد توافر فيه شروط الضَّعف حتى لا يجوز نسبته إلى النَّبيِّ ﷺ. انظر: ابن دقيق العيد. 1987. *إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام*. المدينة المنوَّرة: مكتبة الغرباء الأثريَّة. ص. 202-204. ابن حجر العسقلاني. *النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح*. ج. 2. ص. 310-311.

1127 زاد الحافظ ابن حجر هذا الشَّرط؛ وعلة ذلك ألا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرِّع ما ليس بشرع، أو يراه بعض الجهَّال فيظن أنه سنَّة صحيحة. انظر: ابن حجر العسقلاني. د. ت. *تبيين العُجب بما ورد في شهر رجب*. مؤسَّسة قرطبة. ص. 23.

1128 انظر: ابن الصَّلاح. 1986. *مقدِّمة ابن الصَّلاح*. ص. 92-93. النَّووي. 2006. *تدريب الرَّاوي*. ج. 1. ص. 348. ابن كثير. 2011. الباعث الحثيث. ص. 207. بيروت: دار الكُتُب العلميَّة.

1129 ابن حجر العسقلاني. 1984. *النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح*. ج. 2. ص. 887.

1130 انظر: ابن كثير. 2011. *الباعث الحثيث*. ص. 43. السَّخاوي. 2003. *فتح المغيث*. ج. 1. ص. 119. نور الدِّين عتر. 1981. *منهج النَّقد في عُلوم الحديث*. ص. 290.

السَّند إلى النَّبيّ ﷺ، ولا يعني ذلك فساد معنى الحديث في الجملة، كما لا ينفي وجود المقوِّيات الأخرى التي قد تقوِّي المتن إلى درجة الاحتجاج.

وينبغي على المقدِّمين مراعاة الدِّقة في التَّصحيح أو التَّضعيف متَّبعين في ذلك منهج النُّـــقَّاد، فقد لا يصحُّ الحديث في بعض طرقه أو ألفاظه دون البعض، فيلزم التقيُّد حينئذ بعبارة: صحيح بهذه الطَّريق، أو صحيح دون لفظة كذا وكذا، وهذا ما يسمَّى عند النُّـــقَّاد بالتَّصحيح أو التَّضعيف الجزئي[1131].

ويتفرَّع من هذا الضَّابط قاعدةٌ أخرى في تصحيح معنى الحديث الضَّعيف، وذلك بوجود أدلَّة أخرى من القرآن أو السنَّة الصَّحيحة أو الإجماع مما يوافق متن الحديث مع ضعف إسناده، فحينها يُقال: إسناده ضعيف، ولكن معناه صحيح، قال ابن عبد البرّ: ورُبَّ حديث ضعيف الإسناد، صحيحُ المعنى[1132].

فقرة 4: مراعاةُ المقدِّمين الاختلاف في مسألة التَّصحيح والتَّضعيف للحكم على الحديث عند النُّـــقَّاد

والمقصود بمراعاة الاختلاف في هذا الباب هو أن يعي المقدِّمون اختلاف أقوال النُّـــقَّاد في تصحيحهم أو تضعيفهم للحديث؛ فرُبَّ حديث ضعيف عند بعض المحدِّثين، لكنه صحيحٌ عند غيرهم.

وقد ردَّ النَّووي انتقاد بعض العائبين على إيراد مسلم في صحيحه عن جماعة من الضُّعفاء، فقال: "ولا عيب عليه في ذلك، وجوابه من أوجه ذكرها ابن الصَّلاح، أحدها: أن يكون ذلك في

[1131] انظر: عبد الغني أحمد. "أصول التَّصحيح والتَّضعيف". *مجلَّة البُحوث الإسلاميَّة*. عدد (41). ص. 329-365.

[1132] ابن عبد البر. 1968. *التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. ج. 1. ص. 253.

ضعيف عند غيره ثقة عنده"[1133]. ولا يترتّب على هذا القول ترك تقليد المحدثين في آرائهم الحديثيَّة، خاصَّة عند من لم يحسن الدِّراسة النَّقدية التي تمكِّنه من التَّرجيح بين الأقوال المتعارضة.

ولا يجوز طعن قول المخالف في هذا الباب بمجرد عدم موافقة قوله للأقدمين، قال ابن تيمية منبِّهاً على هذا الأمر: "وليعلم أنه ليس أحد من الأئمَّة المقبولين عند الأمَّة قبولاً عاماً بتعمُّد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سُنَّته دقيق ولا جليل، ولكن إذا وجد لواحد منهم قولٌ قد جاء حديث صحيح بخلافه، فلا بدَّ له من عذر في تركه[1134]. فإنَّ الأئمَّة المهتمين بمسألة التَّصحيح والتَّضعيف لجأوا إلى ما غلب عليه ظنُّهم حسب المرجّحات العلميَّة، قال ابن حجر لما حكى تخطئة ابن معين لابن عيينة في سند حديث المارِّ بين يدي المصلي: "تعليلُ الأئمَّة للأحاديث مبنيٌ على غلبة الظَّن، فإذا قالوا: أخطأ فلان في كذا، لم يتعيّن خطؤه في نفس الأمر، بل هو راجحُ الاحتمال فيُعتمد"[1135].

فقرة 5: اسعتمالُ الصِّيغ المشعرة بحكم الأحاديث صحَّة وضعفاً

ينبغي على مقدِّمي البرامج الدَّعويَّة استخدامُ الألفاظ التي تشير إلى صحَّة الحديث أو ضعفه دون التَّطرُّق إلى البيان المفصَّل في ذلك الحكم، قال ابن الصَّلاح في بيان ذلك: "إذا أردت رواية الحديث الضَّعيف بغير إسناد، فلا تقُل فيه "قال رسول الله ﷺ"، وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة، وإنما تقول فيه: رُوي عن رسول الله ﷺ كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك "[1136]. وعقّب الزركشي على هذا الكلام إذا أتى بعكس ذلك، فقال: "إذا أردت رواية الحديث الصَّحيح بغير إسنادٍ فلا تأتي فيه بصيغة التَّمريض ك"روي" ونحوه"[1137].

1133 النَّووي. 1972. *المنهاج، شرح النَّووي على صحيح مسلم*. ج. 1. ص. 24.

1134 ابن تيمية. 1995. *مجموع الفتاوى*. ج. 20. ص. 232.

1135 ابن حجر. 1977. *فتح الباري*. ج. 1. ص. 585.

1136 ابن الصَّلاح. 1986. *معرفة أنواع عُلوم الحديث*. ص. 211.

1137 الزَّركشي. 1998. *النكت على مقدِّمة ابن الصَّلاح*. ج. 2. ص. 324.

وإهمال المقدِّمين تطبيق هذه القاعدة دليلٌ على قلَّة تحرِّيهم في معرفة حكم الحديث قبل نشره للجماهير، وعدم عنايتهم باالضَّوابط التي وضعها المحدِّثون، لذلك اشتدّ المحدِّثون كالبيهقي في الإنكار على من خالف في ذلك، لما في هذا الصَّنيع من قلب للمعاني وحَيْد عن الصَّواب[1138]. وجدير بالإشارة إلى أن هذه القاعدة متجذِّرةٌ في شروط المحدِّثين في جواز العمل بالضَّعيف، ومنها: أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط[1139].

فقرة 6: استعمالُ العبارات الاحتياطيَّة في حالة الشَّكِّ في لفظ الحديث التَّام

والمقصود بـــــ"العبارات الاحتياطيَّة" ذكرُ لفظ " كما قال" أو ما شابهه من العبارات. ويتعيَّن استخدام هذه العبارة في حالتَين ذكرهما ابن الصَّلاح: بعد رواية الحديث بالمعنى، وعندما يشتبه القارئ فيما يقرأ لفظه فيقرأه على وجه يشكُّ فيه. ثم علّل في حسن ختم الحالة الثَّانية بهذه العبارة: "يتضمَّن إجازة من الرَّاوي وإذناً في رواية صوابها عنه إذا بان"[1140]. وهذه القاعدة منقولة عن جماعة من الصَّحابة، إذ جمع الدارمي جملةً من الأقوال المأثورة عنهم في استعمال هذه العبارة وما شابهها أثناء تحديثهم احتياطاً في الرِّواية، وإبراءً من العهدة[1141]. وفي الحقيقة، هذه القاعدة عبارة عن الحيطة، قال الخطيب البغدادي في ذلك الصَّدد: "الصَّحابة أرباب اللسان، وأعلم الخلق بمعاني الكلام، و لم يكونوا يقولون ذلك، إلا تخوُّفاً من الزَّلل لمعرفتهم بما في الرِّواية على المعنى من الخطر"[1142].

[1138] نقله ابن حجر عن النَّووي في فتح الباري. انظر: ج. 1. ص. 19.

[1139] انظر: السَّخاوي. 2002. *القول البديع في الصَّلاة على الحبيب الشَّفيع*. ص. 258. ابن كثير. 2014. *الباعث الحثيث شرح اختصار عُلوم الحديث*. الدَّمَّام: دار ابن الجوزي ص. 208.

[1140] انظر: ابن الصَّلاح. 1986. *معرفة أنواع عُلوم الحديث*. ص. 215. النَّووي.1985. *التَّقريب والتَّيسير*. ص. 74. ابن الملقن. 1993. *المقنع في عُلوم الحديث*. المملكة العربيَّة السُّعوديَّة: دار فواز للنَّشر. ج. 1. ص. 375.

[1141] انظر: *سنن الدَّارمي*. باب من هاب الفتيا مخافة السَّقط. ج. 1: 324- 333.

[1142] انظر: الخطيب البغدادي. 1939. *الكفاية في علم الرِّواية*. ص. 205.

فقرة 7: مراعاةُ أقسام الأحاديث المختلفة ومصادرها المتباينة المستقاة منها

والمقصود بـــــــ"أقسام الأحاديث المختلفة" تقسيمُ المحدِّثين الأحاديث من حيث القبول والردّ على ثلاثة أقسام؛ الصَّحيح والحسن والضَّعيف[1143]. وفي المقابل، يجب على المقدِّمين اجتناب الأخذ بالضَّعيف الشَّديد المسمَّى بالواهي، فضلاً عن الموضوع المكذوب، وذلك "لعدم احتمالهما الصِّدق وأن وجوه الضَّعف فيها قويةٌ فلا تقبل الاعتضاد بالمقوّيات الأخرى من المتابعات والشَّواهد"[1144].

وكذلك يجدر التَّنبيه إلى ضرورة تقديم المصادر الحديثيَّة المعتمدة التي تعتني بجمع الصَّحيح من الأحاديث[1145]. وينبغي على المعتنين بنشر الأحاديث أن يطَّلعوا على المصادر التي تهتمُّ بجمع الرِّوايات المردودة من الأحاديث الضَّعيفة بأنواعها المختلفة بدءاً من الضَّعيف الخفيف مثل المرسل والمنقطع والمدلَّس[1146]، وانتهاءً بالمؤلَّفات في الأحاديث الموضوعة ليحذروا منها، ويتجنَّبوا العمل بها[1147].

[1143] انظر: أبو شهبة. 1983. *الوسيط في عُلوم ومصطلح الحديث*. ص. 224. صبحي الصَّالح. 1984. *عُلوم الحديث ومصطلحه*. ج. 1. ص. 278. ومنهم من يلجأ إلى إفراد الموضوع في قسم مستقل، محتجاً بأنه لم يكن حديثاً أصلاً. انظر: عبد السَّلام محمَّد. 1995. *الموجز في عُلوم الحديث*. ص. 135. فوزي أمين. 2010. *دراسات عن خطر الأحاديث الموضوعة*. ص. 43.

[1144] ابن حجر العسقلاني. 1984. *النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح*. ج. 2. ص. 280.

[1145] تلقَّت الأمَّة صحيحي البخاري ومسلم بالقبول لالتزامهما شروطهما الدَّقيقة، ومن ثم أقبل على خدمتهما العلماء ما بين الشُّرُوحات والمستخرجات والمستدركات مما يدلُّ على رفعة منزلتهما في الأمَّة الإسلاميَّة. انظر: عبد الله الجديع. 2003. *تحرير عُلوم الحديث*. ج. 2. ص. 835-845.

[1146] اهتمَّ العلماء بتأليف هذا النَّوع من المصنَّفات ليكون مرجعاً أساساً لدى المشتغلين بالحديث، فمنها ما أُلِّف في المراسيل، ومنها ما ألف في المدرج، ومنها ما أُلِّف في التَّدليس، ومنها ما أُلِّف في الاختلاط والمختلطين، ومنها ما أُلِّف في المقلوب، ومنها ما أُلِّف في المصحَّف. انظر: محمود الطَّحَّان. 2004. *تيسير مصطلح الحديث*. ص. 81. عبد الكريم الخضير. 2005. *الحديث الضَّعيف وحكم الاحتجاج به*. ص. 398-403.

[1147] تتابع العلماء في جمع الموضوعات حيث أفردوها بالتَّأليف لتشعُّب المسائل التي تنضوي تحتها ولخطورة الكلام حولها حتى لا يغترَّ بها العامَّة، ومن أقدمها كتاب الموضوعات لابن الجوزي (ت597ه). ونهج العلماء في تصنيفهم لهذه الأحاديث مناهج مختلفة إذ راعوا فيها الأغراض. انظر: مصطفى السِّباعي. 1982. *السُّـــــنَّة ومكانتها في التَّشريع*. ج. 1. ص. 121-123.

أضف إلى ذلك، يحتاجُ المقدِّمون إلى معرفة مصادر المحدِّثين خاصةً المصادر المشبوهة أو المشكوك فيها[1148]. وقد انقسمت المصادر في هذا القبيل إلى عُلُوم متعدِّدة سواء في العقيدة أو الفقه أو الأخلاق إلا أن المؤلَّفات المشبوهة يكثر وجودها في علم تزكية النُّفُوس أو التَّصوُّف[1149]. فالتَّنبيه على هذا الأمر الخطير في غاية الأهميَّة خاصَّة عند وجود الأحاديث المقبولة الكثيرة في هذا الباب، فالاعتماد عليها أسلم خاصَّة عند من لم يكن لديه القدرة على التَّمييز بين الغثّ والسَّمين من الأحاديث النَّبويّة.

فقرة 8: الإلمامُ بمناهج المحدثين في تأليفهم للمُصنَّفات الحديثيَّة

المقصود بـــــــ"بمناهج المحدّثين" هي الطُّرُق التي استعملها المحدّثون في جمع الحديث، وتدوينه، وتداوله والأصول التي وضعوها لذلك، والأساليب المستخدمة في التَّصنيف والتَّأليف، والعُلُوم التي جعلوها خادمة لذلك، وطريقتهم في عرض كلّ ذلك[1150].

ومن أمثلة الأخطاء الواردة لدى المقدّمين عزو الحديث إلى مصادر الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة للاحتجاج، -مع أن الحديث موجود في كتاب الموضوعات لابن الجوزي-[1151]. لذا، قام العلماء ببيان الأحاديث التي حكم عليها النُّـــــقَّاد بالوضع، والنَّهي عن روايتها وكشف أحوال الكذَّابين، والتَّحذير من الاستماع إليهم، أو الرِّواية عنهم.[1152]

[1148] وليس المقصود من ذكر هذه المصادر المشبوهة إتلافها وإخراجها من تراثنا في المكتبة الإسلاميَّة، ولكن المقصود هو التَّنبيه على ما فيها من الأخطاء والأغلاط، انظر: فيصل أحمد شاه. 2017. *الحديث الضَّعيف والموضوع وواقعيَّة استخدامها في ماليزيا*. ص. 211-217.

[1149] قال القاسمي: أنكر العلماء على أهل التصوُّف كثيراً مما ذكروه في كتبهم من الأحاديث الموضوعة، ومن تفاسير آيات يعلمون أنها مخالفة مع أنهم قومٌ أحبُّوا الأعمال، انظر:2004. *قواعد التَّحديث*. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة. ص. 168. ومن الكُتُب المتضمّنة للأحاديث الواهية والموضوعة، كتاب "وسيلة المتعبدّين" للشَّيخ عمر الموصلي، وكتاب "تنقلات الأنوار" للبركي، وكتاب "قوتُ القلوب" لأبي طالب المكّي. انظر: أبو شهبة. 1983. *الوسيط في عُلُوم ومصطلح الحديث*. ص. 354.

[1150] انظر: رفعت فوزي. 2008. *المدخل إلى مناهج المحدّثين*. القاهرة: دار السَّلام للطّباعة. ص. 8.

[1151] نور الدِّين عتر. 1981. *منهج النَّقد في عُلُوم الحديث*. ص. 197.

[1152] انظر: محمَّد بن مطر الزهراني. 1996. *تدوين السنَّة: نشأته وتطوره*. ص. 206.

فقرة 9: اجتنابُ الوقوع في اللَّحن والتَّصحيف عند قراءة الأحاديث

المقصود باللحن الخطأ في الرِّواية بحيث يغيَّر به المعنى، وهذا هو الذي أمر بإصلاحه وتغييره إلى الوجه الصَّائب[1153]. قال الخطيب البغدادي: "فينبغي للمحدّث أن يتقي اللحن في روايته للعلَّة التي ذكرناها، ولن يقدر على ذلك إلا بعد دراسة النَّحو ومطالعة علم العربيَّة"[1154]. وقد رُوِي عن شعبة أنه قال: "من طلب الحديث، و لم يبصر العربيَّة، فمثله مثل رجل عليه بُرْنُسٌ[1155] ليس له رأس". وكذلك رُوِي عن حمَّاد بن سلمة[1156] أنه قال: "مَثَلُ الذي يطلب الحديث، ولا يعرف النَّحو مَثَلُ الحمار عليه مِخْلَاةٌ[1157]، لا شعير فيها"[1158].

وسبيل الإفلات من التَّصحيف هو الأخذ من أفواه أهل العلم، لا بمجرَّد التَّعلم المباشر من بطون الكُتُب[1159]. قال الأصمعي: "إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النَّحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النَّار" لأنه ﷺ لم يكن يلحن فمهما رويت عنه ولحنت فيه فقد كذبت عليه"[1160].

1153 انظر: محمود الطحَّان. 2004. *تيسير مصطلح الحديث*. ص. 213. صبحي الصَّالح. 1984. *عُلوم الحديث ومصطلحه*. ج. 1. ص. 83.

1154 انظر: الخطيب البغدادي. 1989. *الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع*. الرِّياض: مكتبة المعارف. ج. 2. ص. 24.

1155 البُرْنُس: كلُّ ثوب رأسه منه ملتزق به. انظر: ابن منظور. 1994. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر. ج. 6. ص. 26.

1156 هو الإمام العَلَضم حماد بن سلمة بن دينار البصري أبو سلمة، ثقة عابد. قال ابن مهدي: ولو قيل لحماد إنك تموت غدا ما قدر أن يزيد في عمله شيئا وقد توفي سنة سبع وستين ومائة. انظر: الذهبي. 1963. ميزان الاعتدال. ج. 1. ص. 592.

1157 المِخْلَاةُ: ما يجعل فيه الحشيش ونحوه. انظر: زين الدِّين الرَّازي. 1999. *مختار الصِّحاح*. بيروت: المكتبة العصريَّة. ج. 6. ص. 2332.

1158 انظر: الخطيب البغدادي. 1989. *الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع*. ج. 2. ص. 36.

1159 انظر: ابن الصَّلاح. 1986. *معرفة أنواع عُلوم الحديث*. ص. 188.

1160 انظر: السَّخاوي. 2003. *فتح المغيث*. ج. 3. ص. 158.

فقرة 10: التَّقليلُ من التَّحديث في حالة الشَّك في درجة الحديث

المقصود بـــــــ"التَّقليل من التَّحديث" هو إعمال التَّحري الشَّديد قبل التَّعرُّض لنشر الأحاديث وذلك للتثبُّت من صحَّتها. وهذه القاعدة مأخوذةٌ من صنيع الصَّحابة حيث استشعروا عظم المسؤوليَّة الملقاة عليهم في حفظ الشَّريعة وتبليغها إلى الأجيال بأمانة وثقة. وقد حرص الصَّحابة على اتّباع هذا المسلك العظيم، كما دلَّ قول أنس بن مالك ﷺ على ذلك حيث قال: "لولا أني أخشى أن أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ أو قالها رسول الله ﷺ، وذلك أني سمعته يقول: من كذب عليَّ..."[1161].

وقد بيّن العراقي على الحالتين فيمن نقل الحديث من غير المعرفة بصحته وسقيمه، فقال في الأول: "إن اتفق أنه من نقل حديث صحيحا غير عارف بصحته من سقمه، كان آثما في ذلك لأنه ينقل ما لا علم له. ثم قال في الحالة الثانية وهي: إن صادف الواقع -أي تبيّن كذب الحديث -كان آثما على ما لا يعلم"[1162]. فالأحاديث النَّبويَّة ليست بأمر هين، حيث يجوز أن يتصنَّع فيها أحد ما شاء، ولو أدّى ذلك إلى تجاوز الحدود، وخالف مع ذلك القواعد المنضبطة التي أرساها علماء هذا الفن.

فقرة 11: التقيّدُ بالضَّوابط في اختصار الحديث وتقطيعه إلى محل الشَّاهد

المقصود بـــــــ"اختصار الحديث وتقطيعه" روايةُ بعض ألفاظ الحديث، حيث تشتمل ألفاظ الحديث على عدة معانٍ وأحكام، فدعت الحاجة إلى تفريقها في الأبواب بأن يورد كلَّ قطعة منها في الباب المعقود لها[1163]. وقد رخّص للمقدمين أن يأخذوا بقول المجيزين في اختصار الحديث وتقطيعه،

[1161] انظر: *سنن الدارمي*. باب اتقاء الحديث عن النَّبيّ والتَّثبُّت فيه. ج. 1: 67. رقم الحديث 241.

[1162] العراقي. 2001. *الباعث على الخلاص من حوادث القصاص*. ص. 147.

[1163] انظر: العراقي. 2003. *فتح المغيث*. ج. 3. ص. 157.

وذلك بشرط ألا يخل بهما المعنى[1164]. والتَّفصيل في ذلك هو أن يكون المتعرِّضون لهذا الصَّنيع عالمين وعارفين بحيث يكون المقدار الذي يتركه غير متعلق بما رواه؛ فلا يختلّ به المعنى[1165].

ودلَّ على ذلك تقطيعُ البخاري في صحيحه الأحاديثَ على محلّ الشَّواهد التي أوردها في تراجمه[1166]، وقد سُئل الإمام أحمد عن الرجل يسمع الحديث، وهو إسناد واحد، فيقطعه ثلاثة أحاديث؟ قال: لا يلزمه كذب، وينبغي أن يحدّث بالحديث كما سمع، ولا يغيره[1167].

فقرة 12: التقيّدُ بالضَّوابط المرسومة أثناء ترجمة الأحاديث النَّبويّة

المقصود بترجمة الأحاديث النَّبويّة نقلُ ألفاظ الأحاديث وتفسيرها من اللُّغة العربيَّة إلى لغة أخرى[1168]. ويتأكَّد جواز ترجمة الأحاديث إلى لغة أخرى عند الحاجة كما أقرّ ابن تيمية ذلك[1169].

ولا يتعرَّض لهذه العمليَّة الخطيرة إلا من توافرت له الشُّرُوط التي وضعها العلماء. فكما أن السَّلف الذين أجازوا الرِّواية بالمعنى وضعوا الشُّرُوط الاحتياطيَّة فمن باب أولى أن يكون هناك مثل هذه الضَّوابط الاحترازيَّة لمترجمي الأحاديث كذلك. وقد قسَّم العلماء هذه الضَّوابط إلى قسمَين، الضَّوابط العامَّة والضَّوابط الخاصة. فأمَّا الضَّوابط العامَّة، فهي متمثلة في الأمانة العلميَّة، وأن يكون المترجم متمكِّناً في اللُّغة العربيَّة واللُّغة المراد التَّرجمة إليها.

[1164] انظر: الذَّهبي. 1992. *الموقظة في علم مصطلح الحديث*. ص. 64. القاسمي. 2001. *قواعد التَّحديث من فنون مصطلح الحديث*. بيروت: دار الكُتُب العلميَّة. ص. 225.

[1165] انظر: الطيبي، الحسين بن محمَّد. 2009. *الخلاصة في معرفة الحديث*. المكتبة الإسلاميَّة للنَّشر والتَّوزيع. ص. 143.

[1166] انظر: عبد الله الجديع. 2003. *تحرير عُلُوم الحديث*. ج. 1. ص. 289.

[1167] انظر: ابن هانئ. 1980. *مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ*. ج. 2. ص. 166.

[1168] التَّرجمة من حيث الاصطلاح: نقل الكلام وتفسيره من لغة إلى لغة أخرى. انظر: مجمع اللغة العربيَّة. *المعجم الوسيط*. القاهرة: دار الدَّعوة. ج. 1. ص. 175.

[1169] انظر: ابن تيمية. 1986. *منهاج السُّـــنَّة النَّبويَّة*. ج. 2. ص. 612.

وأمَّا الضَّوابط الخاصَّة فهي أن يكون لدى المترجم معرفة كافية بمعاني المصطلحات الحديثيَّة ودلالاتها، وأن يكون ملماً بالمصطلحات الخاصَّة التي تداولها الأئمَّة، وأن يكون ذا بصيرة بوحدات الكيل والوزن الموجودة في النُّصُوص النَّبويّة بالمصطلحات المعاصرة، وأن يكون لديه معرفة بأسماء البقاع والأماكن المذكورة في تلك النُّصُوص بما تعارف عليه أهل هذا الزمان جغرافياً، وتحقيق ذلك يكون بالاستعانة بالكُتُب المعاصرة المؤلَّفة في البلدان والأماكن[1170].

الفرعُ الثَّاني: الضَّوابط المتعلِّقة بعلم دراية الحديث

وهو علمٌ يبحث عن السُّبُل الموصلة إلى فهم المعاني التي تضمَّنها الحديث، إذ يتناول مباحث معيَّنة يُستعان بها على الإلمام بالفوائد العلميَّة للحديث، ومنها علم غريب الحديث، وعلم النَّاسخ والمنسوخ، وعلم أسباب ورود الحديث، وعلم مختلف الحديث ومشكله[1171].

فقرة 1: الوعي بمعنى الحديث وفقهه، وعدم الاكتفاء برواية الحديث

المقصود الأعظم من الحديث هو العمل به وهو ما يسمَّى بزكاة الحديث عند البعض. قال بِشر بن الحارث الحافي: يا أصحاب الحديث، أدُّوا زكاة الحديث أن تعملوا من كلّ مائتي حديث بخمسة[1172]. ومن المعلوم أنه لا يمكن العمل بالحديث إلا بعد معرفة معانيه والإلمام بمحتواه. وقد حرص أئمَّة الحديث قديمًا وحديثًا على الجمع بين الرِّواية والدراية، رداً على دعوى البعض في بُعدهم عن الاعتناء بمعاني الأحاديث وفقهها، وأنَّها من بضاعة علماء الأصول والفقه فحسب[1173]. قال النَّووي: "ولا ينبغي أن

[1170] انظر: عاصم عبد الله. 2007. "ضوابط ترجمة مصطلحات عُلُوم السنة والسيرة النَّبويّة". *ندوة ترجمة السُّنَّة النَّبويَّة والسيرة النَّبويّة: الواقع التطوير المعوقات*. الرِّياض: جامعة الامام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة. ص. 9-14.

[1171] انظر: أبو الليث الخير آبادي. 2011. *عُلوم الحديث: أصيلها ومعاصرها*. ص. 13.

[1172] أخرجه أبو نعيم في الحلية. (ج. 8. ص. 336). والخطيب في الجامع لأخلاق الرَّاوي وأداء السَّامع (ج. 1. ص. 144)

[1173] نقله أبو شهبة هذه الدَّعوى عن السَّيد محمَّد رشيد رضا. انظر: أبو شهبة. 1985. *دفاع عن السنَّة وشبه المستشرقين*. القاهرة: مجمع البُحُوث الإسلاميَّة. ص. 242.

يقتصر على سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه، فليتعرَّف صحَّته وفقهه ومعانيه ولغته وإعرابه وأسماء رجاله محقِّقاً كل ذلك معتنياً بإتقان مشكلها حفظاً وكتابةً..."[1174].

فقرة 2: الاهتمامُ بشرح غريب الحديث مستعيناً بالمصنَّفات المختصة به

المقصود بـــــ"غريب الحديث" ما وقع في المتن من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلَّة استعمالها[1175]. وقد سُئِل الإمام أحمد عن حرف من غريب الحديث، فقال: "سلُوا أصحاب الغريب؛ فإني أكره أن أتكلّم في قول رسول الله ﷺ بالظَّن فسأخطئ"[1176]. فهذا الشُّعُور بالخوف من هذا الإمام الجليل يدلُّ على عمق هذا العلم، فلا يتجرَّأ أحدٌ على تفسير الألفاظ الغريبة دون الاستعانة بالمصنَّفات المختصَّة في هذا الباب، خاصَّة عند من تعرَّض لرواية الحديث بالمعنى كما أكّد عليه السَّخاوي[1177].

فقرة 3: الاعتناءُ بأسباب ورود الأحاديث إن وجدت

المقصود بـــــ"أسباب ورود الحديث" الأسبابُ الدَّاعية إلى ذكر رسول الله ﷺ الحديث، حيث تتعدَّد بين السُّؤال والقصَّة والحكاية[1178]. فللأحاديث أسباب وملابسات وردت لأجلها وسيقت في مساقها، فإذا انفصلت منها يقلق مفهومها ويترتب عليها نتائج وخيمة[1179]. قال التُّرْمُسِي[1180] في ذلك:

1174 ابن الصَّلاح. 1986. *معرفة أنواع عُلُوم الحديث*. ص. 250.

1175 انظر: ابن الصَّلاح. 1986. *معرفة أنواع عُلُوم الحديث*. ص. 272.

1176 انظر: أحمد بن محمَّد بن حنبل. 1988. *العلل برواية المروذي*. الهند: الدَّار السَّلفيَّة. ص. 217. رقم الحديث 413.

1177 انظر: السَّخاوي. 2003. *فتح المغيث* بشرح ألفيَّة الحديث. ج. 3. ص. 42.

1178 انظر: أبو شهبة. 1983. *الوسيط في عُلُوم ومصطلح الحديث*. ص. 468-472.

1179 انظر: أبو الليث الخير آبادي. 2011. *عُلُوم الحديث. أصيلها ومعاصرها*. ص. 299.

1180 هو محمَّد محفوظ بن عبد الله بن عبد المنان التُّرْمُسِي، فقيه شافعي، توفي سنة 1329 هـــ. له عدَّة مؤلفات نافعة في عُلُوم الحديث منها كتاب منهج ذوي النَّظر بشرح ألفيَّة الأثر، كما أن له مشاركة فعالة في علم القراءات، منها تعميم المنافع بقراءة الإمام نافع. انظر: الزَّركلي، خير الدِّين بن محمود. 2002. *الأعلام. دار العلم للملايين*. ج. 7. ص. 19.

"العلم بالسَّبب يؤدِّي إلى العلم بالمسبَّب، فقد لا يمكن معرفة تفسير الحديث دون الوقوف على قصَّته وبيان وروده، فبيان سببه طريق قويٌ في فهم معاني الحديث"[1181].

فقرة 4: الاحتياطُ في تنزيل أحاديث الفتن والملاحم وأشراط السَّاعة على الحوادث المعنيَّة في الواقع المعاصر

المقصود بـــــ"أحاديث الفتن والملاحم وأشراط السَّاعة" النُّصُوص الحديثيَّة المتعلِّقة بهذه الأمور الثَّلاثة مما تحدَّث عنها النَّبيّ ﷺ تحذيراً أو توجيهاً أو إرشاداً[1182]، والمعني بتنزيل هذه النُّصُوص على الواقع هو الحكم على الوقائع المعينة الماضية والحاضرة والمستقبليَّة بما تضمنته نصوصُ الفتن والملاحم وأشراط السَّاعة، فيُقال: "إن هذه الواقعة المعينة في الخارج هي المقصود بهذا النَّصّ "[1183]. وينبغي على المتكلِّم في هذا الأمور ألَّا يحكم على شيء من الأحوال المتغيِّرة إلا بعد تصوُّرها تصوُّراً تاماً يراعي في ذلك الأحوال المحيطة بها، لئلا يتدخَّل في الأمور التي لا علم له بها، امتثالاً لأمر الله ﷻ كما جاء في القرآن الكريم[1184].

فقرة 5: الإلمامُ بمسالك العلماء في دفع الأحاديث المتعارضة

والمقصود بـــــــ"وعي مسالك العلماء في الأحاديث المتعارضة" أن يكون مُدركاً حقيقة التَّعارُض الواقع في نصوص الشَّريعة وكيفيَّة دفعها، فإنَّ نصوص الشَّريعة الإسلاميَّة التي جاءت من القرآن

1181 محمَّد التَّرمسي. 2003. *منهج ذوي النَّظر شرح منظومة علم الأثر*. بيروت: دار الكُتُب العلميَّة. ص. 211.

1182 انظر: محمَّد سعيد حوَّى. 2016م. "منهج التَّعامُل مع أحاديث الفتن والمستقبل". *مجلَّة إسلاميَّة المعرفة*، ج. 22. العدد (85) ص. 21.

1183 انظر: العجيري، عبد الله صالح. *معالم ومنارات في تنزيل نصوص الفتن والملاحم وأشراط السَّاعة على الوقائع والحوادث*. ص. 24.

1184 جاء التَّنبيه عليه في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾. انظر: القرآن. الإسراء. 36:17.

والسنَّة الصَّحيحة لا يمكن أن يكون بينها تعارضٌ كما أقرّ بذلك القرآن، إذ أن مصدرهما واحد، ومن ثَمّ، فإن وقوع الاختلاف فيها محال[1185].

وقد يقع في ظاهرها التَّعارُض نتيجة تباين مدارك النَّاظرين فيها، فبحث العلماء عن المسالك والطُّرُق لدفع هذا التَّعارُض، وهي تتمثَّل في الجمع والتَّرجيح. قال الطحاوي[1186]: "... إذا وقع في قلوبهم أنَّ في ذلك تضاداً أو خلافاً، فإنهم يجدونه بخلاف ما ظنوه فيه، وإن خفي ذلك على بعضهم؛ فإنما هو لتقصير علمه، لا لأن فيه ما ظنه من تضادّ أو خلاف"[1187].

فقرة 6: التزام الإنصاف في الأخطاء الصَّادرة عنهم أثناء الكلام عن الأحاديث

المقصود بـــــــ"الإنصاف" المبادرةُ إلى طلب المسامحة والإقرار على الخطأ وعدم تخطئة الآخرين في ذلك. وتشمل الأخطاء الصَّادرة عنهم ما تعلَّق برواية الأحاديث أو فهمها. ومهما كانت الأسباب التي نتجت منها تلك الأخطاء سواء بسبب جهل المقدِّمين وعدم إلمامهم بتلك الضوابط المرسومة، أو كانوا غير متعمِّدين عند الوقوع في تلك الآخطاء بسبب سبق اللِّسان أو الغفلة، فعليهم أن يبادروا إلى طلب العفو وأن يُقرُّوا على ما أخطأوا فيها وألا يُصرّوا على أخطائهم عِناداً.

1185 الدَّليل على عدم وقوع التَّعارُض بين نصوص الشَّريعة من القُرآن والسُّـــــــــــنَّة هو قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾. القرآن. النساء. 4: 82.

1186 هو الإمام الجليل أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي الأزدي، صحاب المصنفات المهمة، منها: معاني الآثار، وشرح مشكل الآثار، والعقيدة الطحاوية وغيرها. وقد توفي سنة سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: اللكنوي، محمد عبد الحي. 1906. الفوائد البهية في تراجم الحنفيَّة. ص. 32-34.

1187 انظر: الطحاوي، أحمد بن محمَّد. 1494. *شرح مشكل الآثار*. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة. ج. 1. ص. 159.

6.4.3 المطلبُ الثَّالث: الضَّوابط المتعلِّقة بالمشاهدين والمستمعين للبرامج الدَّعويَّة

يعرض الباحث الضَّوابط التي يسترشد بها كافَّة المنتفعين من تلك البرامج من الفئات المختلفة وهي:

فقرة 1: الالتزامُ بقاعدة التبيّن والتثبُّت في تحمُّل الأحاديث

المقصود هو التَّعهُّد بقاعدة التَّثبُّت والتبيُّن للتَّأكد من معرفة الصَّحيح، وذلك بأن يتأنَّي ولا يتعجَّل في تحمُّل الأحاديث النَّبويّة، وذلك عند سماعها من المقدّمين، أو رؤيتها مكتوبة ومعروضة في قطعة من قطع البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة. وفي الحقيقة، هذه القاعدة مأخوذة من المنهج القرآني في قول الله ﷻ: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جاءَكُمْ فاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلى ما فَعَلْتُمْ نادِمِينَ﴾[1188].

كذلك جاء المثال في تطبيق هذه القاعدة من التصرُّف النَّبوي كما رواه مسلم في صحيحه عن سليمان بن بريدة عن أبيه في قصة مجيء ماعز بن مالك ﷺ إلى النبي ﷺ يريد أن يطهره من جريمة الزنى[1189]. أضف إلى ذلك، وقد طبّق الصحابة ﷺ هذا المنهج النبوي في عدم المبادرة من قبول الأخبار وإعمال النظرة المتأنية فيها كما روي في قصة الجدة مع أبي بكر التي تسأله عن ميراثها[1190].

[1188] القرآن. الحجرات. 6:49.

[1189] انظر: مسلم بن الحجاج. 1955. *صحيح مسلم*. كتاب الحدود. باب من اعترف على نفسه بالزنى. ج. 3: 1321. رقم الحديث 1695.

[1190] أخرجه أبو داود في سننه (كتاب الفرائض. باب في الجدة. ج. 2: 136. رقم الحديث 2894)، والترمذي في سننه (كتاب الفرائض. باب ما جاء في ميراث الجدة. ج. 4: 420. رقم الحديث 2101)، وابن ماجه في سننه (كتاب الفرائض. باب ميراث الجدة. ج. 2: 909. رقم الحديث 2724)، والحاكم في المستدرك (كتاب الفرائض. ج. 4: 376. رقم الحديث 7978)، كلهم من طريق مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب ﷺ به. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي على ذلك. والصحيح أنه ضعيف لإرساله؛ فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده القّصةَ. انظر:ابن حجر العسقلاني. 1989. *التلخيص الحبير*. ج. 4. ص. 2031.

فقرة 2: عدمُ الاغترار بالمظاهر الخارجيَّة من الصَّلاح والزُّهد والعبادة وسلس البيان وحسن الإلقاء من المقدّمين

المعنى من "المظاهر الخارجيَّة" المعايير التي بها يُقاس المقدّمون خارجياً. ويقصد من الالتزام بهذا الموقف الحازم إيثارُ الكفاءة العلميَّة وتقديم القدرة البحثيَّة التي بها يتميز المقدّمون اللائقون على المظاهر الخارجيَّة. ولا يقصد نفي تأثير المظاهر الخارجيَّة وحسن الأداء على نفوس السَّامعين، إلا أنه في باب الأحاديث النَّبويّة فإن الحاجة إلى إعمال القاعدة الضيَّقة هي الأولى لكثرة الدَّواعي.

وقد جاء بيان هذا الأمر الاحتياطي من السَّلف فقد قال الإمام مالك برواية مُطَرِّف بن عبد الله عنه: "أدركتُ ببلدنا هذا -يعني المدينة- مشيخةً لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدِّثون، فما كتبتُ عن أحد منهم حديثًا قطُّ. قلتُ: لِمَ يا أبا عبد الله؟ قال: لأنَّهم لم يكونوا يعرفون ما يحدِّثون[1191].

فقرة 3: مراعاةُ تباين الدَّرجات واختلاف المراتب لدى النَّاقلين

جاء بيان هذه القاعدة العلميَّة من صنيع السَّلف كما نقل عن مالك بن أنس قوله: "لا يُؤْخَذ العلم عن أربعة، ويؤخَذ ممَّن سوى ذلك: لا يؤخذ مِن صاحب هوًى يدعو النَّاس إلى هواه، ولا مِن سَفيهٍ مُعلِنٍ بالسَّفَه، وإنْ كان مِن أروى النَّاس، ولا مِن رجل يكذب في أحاديث النَّاس، وإنْ كنتَ لا تتِّهمه أنْ يكذب على رسول الله ﷺ، ولا مِن رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرِف ما يحدِّث به"[1192].

وانطلاقاً من هذا، تنقسم طوائف المنتفعين من البرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة إلى ثلاث طوائف. فأمَّا الطَّائفة الأولى فهم المنتفعون من ذوي القدرة العلميَّة والكفاءة البحثيَّة المتخصِّصة في الأحاديث

[1191] انظر: العقيلي. 1984. *الضُّعفاء الكبير*. ج. 1. ص.13. ابن عدي. 1997. *الكامل في ضعفاء الرِّجال*. ج. 1. ص. 178. ابن حبَّان. 2000. *المجروحين*. ج. 1. ص. 41. وإسناده صحيح.

[1192] انظر: الرَّامهُرمزي. 2016. *المحدث الفاصل بين الرَّاوي والواعي*. بيروت: دار الذخائر. ص. 419.

النَّبويّة، بينما الطَّائفة الثَّانية هم المنتفعون من ذوي القدرة العلميَّة والكفاءة البحثيَّة من غير تخصص في مجال الأحاديث النَّبويّة. ويتعيَّن على هاتين الطَّائفتين إجراءُ عمليَّة البحث والدِّراسة للتثبُّت من صحَّة الأحاديث.

وأمَّا الطَّائفة الثَّالثة، فهم المنتفعون من عوام النَّاس فيتعيَّن عليهم توجيه الأسئلة الحديثيَّة إلى العلماء المختصِّين في هذا الباب. قال ابن تيميّة: "المرجع في التَّمييز بين الصِّدق والكذب في المنقولات إلى أهل الحديث، كما يرجع إلى النُّحاة في مسألة النَّحو، وكذلك علماء الشّعر والطّب وغير ذلك، فلكلّ علم رجالٌ يعرفون به"[1193].

فقرة 4: عدمُ لحوق الشُّعُور بالحرج والأسف بالمشاهدين بعد عمليَّة التَّثبُّت من صحَّة الأحاديث

والمقصود بمصطلح "الاستشعار بالحرج" هو التضييق على المشاهدين بدعوتهم إلى التَّثبُّت من صحَّة الأخبار ظانِّين أنها تهمة على ناقليه. وقد شدَّد عمر بن الخطاب ﷺ في قبول حديث الاستئذان الذي تحدّث به أبو موسى الأشعري ﷺ فطلب منه الإتيان بشاهد، ثم قال له: "إني لم أتَّهمك، ولكني خشيت أن يقول النَّاس على رسول الله ﷺ"[1194].

فقرة 5: التزامُ التَّريُّث عند نشر الأحاديث قبل التَّحقُّق من صحَّتها

المقصود بـــــ" التريث" التَّمهُّل وترك العجلة. وأما المقصود بـــــــ"الانكفاف" فهو الامتناع. فالقاعدة التي ينبغي أن يلتزم بها المستمعون للأحاديث النَّبويّة هي عدم التَّسرُّع في نشرها رجاء تحصيل الثَّواب، والامتناع عن تبليغها حتى لا يدخل في جملة النَّاشرين للأحاديث الواهية والموضوعة، تطبيقاً

[1193] ابن تيمية. 1986. *منهاج السُّـــــــــنَّة النَّبويَّة*. ج. 7. ص. 34.

[1194] أخرجه أبو داود في سُنَنِه (كتاب الأدب. باب كم مرةً يسلّم الرجل في الاستئذان. ج. 4: 347. رقم الحديث 5184) مختصراً، ومالك في الموطأ (كتاب الاستئذان. باب الاستئذان. ج. 2: 964. رقم الحديث 3)، وهو حديث صحيح الإسناد.

لقاعدة "المصالح العامَّة مقدَّمة على المصالح الخاصَّة"[1195]؛ وذلك بأن المصالح المتوقّعة من نشر الأحاديث التي سمعها المشاهدون تخصُّ النَّاشرين فحسب، وأمَّا المصالح التي قصدها السَّالكون في منهج الامتناع فتعمُّ المسلمين.

فقرة 6: مراجعةُ المصادر الموثوقة دون المشكوك في ثقة معلوماتها

المقصود من المصادر الموثوقة هي الوسائط التي يرجع إليها المنتفعون للاطِّلاع على معلوماتهم الحديثيَّة سواء الوسائط التَّقليديَّة من الكُتُب والمؤلَّفات الحديثيَّة، أو الوسائط المعاصرة من الشَّبكة العنكبوتيَّة والمنتديات العلميَّة في الإنترنت. فمجرد المراجعة والاطِّلاع فحسب لا يكفي لوجود كثير من الكُتُب المشبوهة والمواقع الإلكترونيَّة المريبة. قال الشَّاطبي: "كان العلم في صدور الرِّجال، ثم انتقل إلى الكُتُب، ومفاتحه بأيدي الرِّجال. والكُتُب وحدها لا تفيد الطَّالب شيئاً، دون فتح العلماء"[1196].

6.5 خُلاصة

اشتمل الفصل على القوانين والضَّوابط التي تمَّت صياغتها في ميدان الإعلام على وجه العموم أو الإعلام الإسلاميّ بماليزيا على وجه الخُصُوص، وخلص الباحث إلى وجود قانونين وأربعة ضوابط على مرّ التَّاريخ. وبالنَّظر إلى تلك القوانين والضَّوابط يتبيَّن وجود فجوة يمكن من خلالها الاجتهاد في هذا الميدان، وذلك لأنَّ تلك الوثائق لها أهداف مخصوصة تهمها ومجالات محدودة. فسعى الباحث إلى صياغة الضَّوابط المفصَّلة التي تشمل الأحاديث النَّبويّة، وتتكوَّن هذه الضَّوابط من ثلاثة أجزاء، تنضوي تحتها 28 فقرة مفصَّلة، لكي تكون لينتفع بها جميع المشتغلين بالإعلام الإسلاميّ. وقد تكوَّنت الضَّوابط المتعلِّقة بالقنوات

[1195] انظر: الشَّاطبي. *الاعتصام*. ج. 1. ص. 498. العزّ بن عبد السَّلام. 1991. *قواعد الأحكام في مصالح الأنام*. القاهرة: مكتبة الكليَّات الأزهريَّة. ج. 2. ص. 191.

[1196] الشَّاطبي، إبراهيم بن موسى. 1997. *الموافقات*. القاهرة: دار ابن عفَّان. ج. 1. ص. 148.

الفضائيَّة والشَّركات المنتجة من 4 فقرات، بينما تجزَّأت الضَّوابط الخاصَّة بالمقدِّمين إلى جزأين، هما ضوابط علم رواية الحديث، وضوابط علم دراية الحديث. وأما الضَّوابط المتعلِّقة بالمشاهدين للبرامج الدَّعويَّة التّلفزيونيَّة، فقد احتوت على 6 ضوابط توضَّح من خلالها المنهج المختار الذي ينبغي أن يسير عليه المشاهدون أثناء تلقيهم للأحاديث النَّبويّة من تلك البرامج.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA